

Distr.: General
13 July 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخا من الإحاطة التي قدمها الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، وكذلك البيانات التي أدلى بها مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ يي ووزير خارجية ألمانيا الاتحادي، هابكو ماس ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج في جمهورية النيجر، كالا أنكوراو ووزير خارجية تونس، نور الدين الري ووزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، نالدي باندور ووزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جيمس كليفرلي فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو إستونيا، إندونيسيا، بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في ليبيا" في الجلسة التي عقدت يوم الأربعاء 8 تموز/يوليه 2020.

وأدلى ببيانات أيضا من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني ووزير خارجية الجزائر، صبري بوقدم ووزير خارجية مصر، سامح حسن شكري سليم ووزير خارجية اليونان، نيكولاس - جورجوس ديندياس ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، لويجي دي مايو ووزير الخارجية والتعاون الأفريقي وشؤون المغتربين المغربية في المغرب، ناصر بوريطة والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوسيب بوريل والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط ووزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية المتحدة، أنور محمد قرقاش ووزير الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي والتشاديين في الخارج، أشتا صالح دامن ونائب وزير خارجية تركيا، سيدات أونال كذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو السودان وسويسرا والكونغو وليبيا وهولندا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372) والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ك كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

بيان الأمين العام

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للوزير ماس والرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لاطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن الحالة في ليبيا بهذه الصيغة الموسعة.

وتجمع هذه الجلسة الهامة المعقودة بعد ستة أشهر من مؤتمر برلين الدولي المعني بليبيا - بين أعضاء مجلس الأمن والمشاركين في عملية برلين، ويتيح فرصة لتجديد الالتزام بالمبادئ المتفق عليها في برلين والمكرسة في القرار 2510 (2020).

ودخل النزاع مرحلة جديدة حيث بلغ التدخل الأجنبي مستويات غير مسبوقة بما في ذلك توفير المعدات المتطورة وعدد المرتزقة المشاركين في القتال.

ومنذ آخر المستجدات التي قدمها ممثلي الخاص بالنيابة إلى مجلس الأمن في 19 أيار/مايو (انظر S/2020/421) شهدنا انسحاب الخطوط الأمامية للجيش الوطني الليبي في طرابلس وسيطرة حكومة الوفاق الوطني على قاعدة الوطية الجوية وطرحونة وبنو وليد. وواصلت وحدات حكومة الوفاق الوطني، بدعم خارجي كبير، تقدمها شرقا وهي الآن على بعد 25 كيلومترا غرب سرت بعد محاولتين سابقتين للسيطرة على المدينة. وظلت الحالة على الخطوط الأمامية هادئة في معظم الأوقات منذ 10 حزيران/يونيه.

ومع ذلك يساورنا قلق بالغ إزاء الحشد العسكري المثير للجزع حول المدينة والتدخل الأجنبي المباشر على مستوى عال في النزاع في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وتعهدات الدول الأعضاء في برلين. وبالإضافة إلى ذلك، شنت طائرات تابعة لسلاح الجو يوم الأحد 5 تموز/يوليه هجوما على قاعدة الوطية الجوية.

وفي هذا السياق القاتم، يجب اغتنام جميع الفرص المتاحة للتغلب على الجمود السياسي. وتبذل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جهودا لخفض التصعيد، بما في ذلك إنشاء منطقة منزوعة السلاح بهدف التوصل إلى حل تفاوضي وإنقاذ الأرواح.

وشهد الوضع السياسي في شرق ليبيا بعض التغيير مما يشير إلى تجدد التأييد للحل السياسي للنزاع كما يتضح من مبادرة 23 أيار/مايو لرئيس مجلس النواب وإعلان القاهرة الصادر في 6 حزيران/يونيه. ودعت حكومة الوفاق الوطني إلى إجراء انتخابات وطنية كحل للأزمة.

بيد أن هذه البدايات ما تزال هشة نظرا لأن مواقف الطرفين ما تزال تحدها التطورات العسكرية والدعم المقدم من الجهات الخارجية. وبالمثل أسفرت التطورات الأخيرة في الميدان عن موافقة الطرفين على إعادة عقد اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لمواصلة المناقشات بشأن مشروع اتفاق وقف إطلاق النار الذي قدمته البعثة في جنيف في شباط/فبراير.

وخلال هذه الجولة الثالثة من المحادثات التي استؤنفت في حزيران/يونيه عقد ممثلي الخاص بالنيابة اجتماعين افتراضيين مع كل من الوفدين حيث أعيد تأكيد النقاط الرئيسية العملية لإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء. وتركز المناقشات الحالية على مجالات التوافق، بما في ذلك: مغادرة المرتزقة الأجانب والتعاون الفعال في مجال مكافحة الإرهاب بين المؤسسات العسكرية والأمنية في جميع أنحاء البلد ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها في جميع أنحاء ليبيا وطرائق إنشاء آلية محتملة لوقف إطلاق النار

تجسد الواقع الجديد في الميدان. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الأطراف للتوصل إلى وقف لإطلاق النار واستئناف العملية السياسية.

وفي الأيام الماضية ومن خلال مكالمات هاتفية أجريتها مع رئيس الوزراء ومكالمات تلقيتها من المشير حفتر، وجهت إليهما نداء قويا للمشاركة الكاملة في ضمان وقف إطلاق النار بطريقة فعالة والمضي سريعا بالعملية السياسية. وستواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، فضلا عن الجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية الرئيسية الأخرى والاتحاد الأوروبي، العمل معا عن كثب لدعم شعب ليبيا في سعيه إلى توطيد مستقبله الاقتصادي والأمني والسياسي. وأحثكم على تقديم الدعم الجماعي.

وفيما يتعلق بعملية برلين، عُقدت هذه السنة ثلاثة اجتماعات للجنة المتابعة الدولية في 2 نيسان/أبريل و 13 أيار/مايو و 22 حزيران/يونيه. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع المقبل في هذا الشهر. وتواصل الأفرقة العاملة السياسية والأمنية والاقتصادية جميعا العمل وتسهم في الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة لتيسير الحوار الذي تتولى قيادته وملكيته ليبيا.

ونتيجة للأنشطة العسكرية الأخيرة في جنوب طرابلس و ترهونة اضطر نحو 30 000 شخص إلى الفرار من ديارهم، مما زاد عدد المشردين داخليا في ليبيا إلى أكثر من 400 000 شخص. وعندما انسحبت قوات الجيش الوطني الليبي والمرتبطة المرتبطون بها من الضواحي الجنوبية لطرابلس، أفادت التقارير أنهم زرعوا أجهزة متفجرة يدوية الصنع وألغام أرضية نتجت عنها إصابة وقتل مدنيين كانوا يسعون للعودة إلى ديارهم، فضلا عن أفراد المنظمات الإنسانية غير الحكومية المكلفة بإزالة تلك الأجهزة القاتلة. وتدعم الأمم المتحدة السلطات الوطنية في تنفيذ حملات التوعية بالمخاطر.

وفي الفترة بين 1 نيسان/أبريل و 30 حزيران/يونيه وثقت البعثة ما لا يقل عن 356 خسائر في صفوف المدنيين بما في ذلك 102 حالة وفاة و 254 إصابة. وهذا يمثل زيادة بنسبة 172 في المائة مقارنة بالربع الأول من عام 2020. ومنذ بداية العام وثقت منظمة الصحة العالمية ما لا يقل عن 21 هجوما على المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والعاملين في المجال الطبي.

وقد ازدادت الأعمال الانتقامية مع انتقال خطوط القتال إلى وسط ليبيا. وقد استُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على الكراهية والعنف، مما زاد من تمزيق النسيج الاجتماعي الهش أصلا. وبعد أن استعادت حكومة الوفاق الوطني السيطرة على ترهونة، اكتُشف العديد من المقابر الجماعية. لقد صدمتني هذه الأحوال، وأذكر جميع أطراف النزاع في ليبيا، مرة أخرى، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق في ليبيا للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت منذ بداية عام 2016 وتعزيز المساءلة. وأشار أيضا إلى أن المحكمة الجنائية الدولية أعلنت أنها لن تتردد في التحقيق في ما يحتمل وقوعه من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وفي 19 حزيران/يونيه، استجابت الأمم المتحدة للطلب الخطي الذي وجهه رئيس الوزراء السراج لدعم التحقيق في مسألة المقابر الجماعية. وتقف الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المشورة بشأن إجراء التحقيقات، وحراسة المقابر الجماعية، وإنشاء آليات وطنية لمساعدة الضحايا.

ومنذ عام وأسبوع واحد، في 2 تموز/يوليه، أسفرت غارة جوية على مركز احتجاز في تاجوراء عن مقتل ما لا يقل عن 52 مهاجراً وإصابة 87 آخرين. ومنذ ذلك الحين، لا يزال المهاجرون وطالبو اللجوء في ليبيا يتعرضون بشكل اعتيادي للاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي والاختطاف مقابل الفدية والعمل القسري والقتل خارج نطاق القانون. كما يساورني قلق عميق إزاء المخاطر التي يواجهها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء الذين يواصلون محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط. وحتى الآن في عام 2020، تم اعتراض أو إنقاذ أكثر من 5 000 لاجئ ومهاجر في البحر وأعيدوا إلى ليبيا. وقد تم احتجاز العديد ممن تم اعتراضهم، حيث ظل ما يقدر بـ 2 100 مهاجر ولاجئ محتجزين في مراكز الاحتجاز الرسمية، أحياناً في ظروف مروعة. ويجب على السلطات أن تعزز جهودها على وجه السرعة لإيجاد بدائل للاحتجاز في ليبيا وإيجاد حلول أكثر استدامة للمهاجرين واللجئين الضعفاء.

إن جائحة فيروس كورونا مصدر قلق متزايد في ليبيا. ففي شهر حزيران/يونيه وحده، ازداد عدد الحالات المؤكدة سبعة أضعاف ليصل مجموع الحالات المؤكدة إلى 1 046 حالة و 32 حالة وفاة. وفي خضم النقص الحاد في مجموعات لوازم الاختبار، من المرجح أن يكون النطاق الحقيقي للجائحة في ليبيا أوسع من ذلك بكثير. وإنني أشجع السلطات الليبية بقوة على تأييد خطة وطنية شاملة للتأهب والاستجابة، وهي خطوة حاسمة في كفالة اتباع نهج متنسق ومنسق لمكافحة الجائحة. ويجب توفير الموارد الكافية لتعزيز قدرة البلد على اختبار الأشخاص وتعقبهم وعزلهم ومعالجتهم.

ومع استمرار دوامة التوترات في وسط ليبيا، واصلت الأمم المتحدة التعاون مع الأطراف لمنع امتداد النزاع إلى منطقة الهلال النفطي في ليبيا التي تستمد منها البلاد 60 في المائة من مواردها النفطية. وقد كلف الحصار الحالي حتى الآن أكثر من 6 بلايين دولار من جراء خسارة العائدات والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية النفطية، وأوجد ظروفاً أحدثت عجزاً مرتفعاً تاريخياً في الميزانية يزيد على 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لليبيا. وبدعم من الدول الأعضاء، قامت البعثة بوساطة تهدف إلى رفع الحصار النفطي المفروض منذ كانون الثاني/يناير 2020، من أجل تجنب هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية شبح النزاع المسلح الشامل، وللتخفيف من الصعوبات الاقتصادية التي تتفاقم بفعل النزاع ومرض كورونا.

وقبل يومين، عقد فريق العمل الاقتصادي المكون من المشاركين في مؤتمر برلين اجتماعاً افتراضياً مع رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، وأصدر بياناً مشتركاً يدعم المؤسسة الوطنية للنفط فيما تستأنف إنتاجها للنفط في جميع أنحاء ليبيا. واليوم، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط عن نيتها رفع القوة القاهرة في ميناء السدير الشرقي للسماح لناقلة بتحميل النفط الخام المخزن حالياً. كما دعت إلى أن تغادر جميع الجماعات المسلحة فوراً منشآت النفط الليبية. وإنني على ثقة من أن المجلس سيواصل دعم الجهود الرامية إلى رفع الحصار النفطي لما فيه مصلحة الشعب الليبي.

وبغية تحسين الشفافية في توزيع الموارد الوفيرة للبلد، عملت البعثة بلا كلل من أجل إجراء مراجعة دولية لحسابات فرعي مصرف ليبيا المركزي. وللأسف، لم تحقق المراجعة التقدم المتوخى بسبب عرقلتها من جانب العديد من المسؤولين الوطنيين الرئيسيين، على الرغم من أن السلطات القضائية الليبية نفسها اعتبرت مراجعة الحسابات قانونية في حزيران/يونيه. وأدعو مجلس الأمن إلى استخدام كافة التدابير اللازمة لضمان الشروع في هذه العملية الأساسية في أقرب وقت ممكن.

ولا تزال البعثة حاضرة في الميدان في ليبيا رغم الظروف الصعبة. ومن شأن تعيين ممثل خاص جديد أن ييسر بصورة كبيرة جهود البعثة، وأعول على مجلس الأمن للتعجيل بالعملية.

ستصادف في 10 آب/أغسطس الذكرى السنوية الأولى للهجوم الذي وقع في بنغازي وأسفر عن مقتل ثلاثة من زملائنا الأعماء: حسين الهدار وكلايف بيك وسينيلولي تابواتاوسول الملقب "تابس"، وإصابة اثنين آخرين. ولم يتم بعد تحديد هوية مرتكبي هذا الهجوم، ولكن هذه المأساة لن تنتهي الأمم المتحدة عن الوفاء بولايته المتمثلة في إحلال السلام والاستقرار والرخاء من أجل ليبيا وشعبها.

المرفق 2

بيان صادر عن مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ بي

[الأصل بالإنكليزية والصينية]

أعرب عن تقديري لمبادرة ألمانيا بعقد جلسة لمجلس الأمن بشأن ليبيا، وأرحب بوزير الخارجية ماس رئيساً للجلسة.

لقد استمرت الأزمة الليبية على مدى عقد من الزمن، حيث أودت بحياة عشرات الآلاف وشردت 400 000 شخص. وقد جلبت معاناة لا توصف للشعب الليبي، وأغرقت المنطقة في حالة من الاضطراب، وقوضت السلام والأمن الدوليين. والنزاع المسلح في ليبيا مستمر بلا هوادة حتى في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، مما يفتح الباب أمام تفشي الإرهاب وانتشار الأسلحة وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة. لقد أكد مؤتمر برلين المعقود في كانون الثاني/يناير الماضي من جديد على توافق آراء المجتمع الدولي، ولكن تنفيذ ذلك التوافق في الآراء محفوف بالانتكاسات والتحديات.

ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي على ترجمة توافق الآراء إلى عمل، وتحويل الرؤية إلى واقع في الميدان، وتحقيق السلام للشعب الليبي في أقرب وقت ممكن. ويقع على عاتق مجلس الأمن واجب خاص هو تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، أود أن أشاطركم الأفكار الأربع التالية:

أولاً، ينبغي أن يكون تحقيق وقف شامل لإطلاق النار ووقف للعنف أولويتنا العاجلة. وندعو جميع الأطراف في ليبيا إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، والوقف الفوري للأعمال العدائية، واستئناف أعمال اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 من أجل التخفيف من حدة النزاع وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. ونحث جميع البلدان على احترام قرارات مجلس الأمن، والامتناع عن التورط في النزاع المسلح أو التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وعلى الإنفاذ الصارم لأحكام مجلس الأمن بشأن حظر الأسلحة.

ثانياً، إن السعي إلى تحقيق تسوية سياسية هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. ويؤيد القرار 2510 (2020) بيان مؤتمر برلين، ويبعث برسالة تأييد للتسوية السياسية. وندعو الأطراف في ليبيا إلى العودة إلى الحوار ومواصلة المفاوضات السياسية والاقتصادية والعسكرية بالتوازي. ويجب أن يتمسك الجميع بمبدأ العملية التي تقودها ليبيا وتملكها، ويجب دعم دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة. وتملك المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، موارد فريدة لتيسير التوصل إلى حل سياسي. وينبغي تشجيعها على الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد.

ثالثاً، إن منع تفشي الأزمة أمر أساسي. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض الإرهاب بكل مظاهره رفضاً قاطعاً. ومن الضروري، على وجه الخصوص، منع حركة الإرهابيين الأجانب عبر الحدود، ومحاربة المنظمات الإرهابية والأفراد الذين أدرجهم مجلس الأمن في قائمته، ومنع ليبيا من أن تصبح مرتعاً للإرهاب.

وننتقم الضغوط التي تواجهها بعض البلدان من تدفق اللاجئين ونثني على جهودها الرامية إلى استيعابهم. ومع ذلك، فإن الحل الأساسي يكمن في إنهاء الأزمة الليبية وبدء إعادة الإعمار في البلد.

رابعاً، يجب التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وما يمكن أن نتعلمه من الاضطرابات المستمرة منذ عقد من الزمن في ليبيا هو أن المحاولات الرامية إلى ما يسمى بتغيير النظام لا تؤدي إلا إلى إثارة الاضطرابات وأن التدخل العسكري لا يفتح الباب إلا أمام متاعب لا نهاية لها. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في هذا العام، فإن لدينا فرصة فريدة لنؤكد من جديد التزامنا بميثاقها وبمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والتسوية السلمية للنزاعات الدولية. والالتزام بهذه المبادئ الأساسية يشكل شرطاً مسبقاً رئيسياً لمجلس الأمن لكي يؤدي واجباته ومسؤولياته بفعالية. كما أنه يوفر ضماناً قوياً لدعم السلام والأمن الدوليين.

ويتسم موقف الصين بشأن الحالة الليبية بالاتساق والموضوعية والحياد. فنحن نحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ونؤيد التوصل إلى تسوية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وستواصل الصين العمل مع الأطراف للتعجيل باليوم الذي ينعم فيه الشعب الليبي بما يستحقه تماماً من سلام وازدهار.

المرفق 3

بيان وزير خارجية ألمانيا الاتحادي، هايكو ماس

مرت ستة أشهر على انعقاد مؤتمر برلين بشأن ليبيا. وخلال هذه الأشهر الستة، قلب مرض فيروس كورونا العالم رأساً على عقب. وبينما كان الأطباء والمرضى في جميع القارات يقاتلون لإنقاذ الأرواح البشرية، كانت المستشفيات في ليبيا تتعرض للقصف. وبينما أغلق العالم بأسره حدوده ودخل في حالة إغلاق، ظلت السفن والطائرات والشاحنات المحملة بالأسلحة والمرترقة تصل إلى المدن الليبية.

وقد حان الوقت لوقف هذه التفاهة الشريرة. ولهذا السبب، قررنا دعوة جميع أعضاء المجلس وكل المشاركين في عملية برلين هنا اليوم لمناقشة الخطوات المقبلة والاتفاق عليها.

أولاً، لا يزال التدخل الأجنبي هو المحرك الرئيسي للنزاع في ليبيا. ولا بد من إنهائه. وهذا يعني عدم إرسال المزيد من الطائرات أو المزيد من الدبابات أو المزيد من الشاحنات أو سفن الشحن المليئة بالأسلحة، ولا المزيد من الأكاذيب. وسنستخدم التدابير المتاحة لنا، بما في ذلك الجزاءات المحددة الأهداف، للتأكد من أن ليبيا لم تعد ساحة المعركة في حرب أجنبية.

ثانياً، يجب أن نتوقف الصفقات المستترة التي تقتطع من خلالها الجهات الفاعلة الأجنبية مناطق النفوذ. ويجب علينا بدلاً من ذلك أن نقف صفاً واحداً وراء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الليبي على إيجاد حل سياسي وتحقيق السلام الدائم والحفاظ على سلامة أراضي ليبيا وسيادتها.

ثالثاً، إن الهدوء الحالي في ساحات القتال في ليبيا هش للغاية. وواجبنا الآن هو أن نترجمه إلى وقف لإطلاق النار من خلال التفاوض في إطار محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التي تيسرها الأمم المتحدة. وندعو أطراف النزاع إلى السعي من أجل إنجاح هذه المفاوضات دون شروط مسبقة ودون مزيد من التأخير.

ويمكن أن تتمثل خطوة أولى مهمة في التوصل إلى حل يقوم على نزع السلاح في سرت والجفرة. وندعو الأطراف في ليبيا وجميع الحاضرين إلى الوقوف صفاً واحداً وراء هذه الفكرة. ونشجع الأمانة العامة على تزويدنا بخيارات بشأن كيفية تنفيذ ذلك على أرض الواقع.

قبل خمسة أشهر، أيد المجلس استنتاجات مؤتمر برلين في القرار 2510 (2020). وقبل أسبوع، أيدنا دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار خلال الجائحة في القرار 2532 (2020). واليوم، قد حان الوقت لوضع كلماتنا موضع التنفيذ.

بيان وزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج في جمهورية النيجر، كالا أنكوراو

[الأصل بالفرنسية]

إن مناقشة المسألة الليبية في بداية رئاستكم للمجلس، سيدي الرئيس، أبلغ دليل، إن كان ثمة حاجة إلى دليل، على التزام بلدكم بإيجاد حل سياسي للأزمة المتعددة الأوجه في ذلك البلد. وقبل ستة أشهر، عُقد المؤتمر بشأن ليبيا في برلين، عاصمة بلدكم الجميلة، وجمع على نحو ملائم للغاية بين ممثلي البلدان والمنظمات المهمة بنفس القدر بإيجاد حل للأزمة الليبية حول طاولة واحدة مع المستشارة أنجيلا ميركل.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على الإحاطة التي قدمها لنا للتو وعلى التزامه المستمر بالبحث عن صيغة سياسية لإنهاء الأزمة في ليبيا. وأود أيضا أن أشكر السيدة ستيفاني وليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، على العمل الذي تقوم به في سياق صعب للغاية.

إن حضور العديد من الوزراء لجلسة اليوم دليل على اهتمام المجتمع الدولي بحل هذه الأزمة. وبعد ستة أشهر من اجتماع برلين، فإن الأمر العادي تماما هو عقد جلسة مجلس الأمن هذه، التي أيدت نتائج ذلك المؤتمر الهام، بغية تقييم التقدم المحرز منذ ذلك الحين.

والواقع أن مؤتمر برلين كان بلا شك اجتماعاً وُضعت خلاله عدة مبادئ أساسية. فقد تناول المشاركون فيه مختلف جوانب الحالة في ليبيا، بدءاً من إعادة تأكيد سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ومكافحة الجماعات الإرهابية ومروراً بتحقيق وقف كامل لإطلاق النار، وهو شرط للعودة إلى عملية سياسية بين الأطراف الليبية، وانتهاء باحترام حظر الأسلحة.

وبعد ستة أشهر من اجتماع برلين، يؤسفني، إن جاز لي أن أضيف، الإشارة إلى أن الحالة في ليبيا قد تدهورت، بدلا من التحسن الذي يمكن أن يتوقعه المرء بصورة مشروعة، لا سيما في ضوء الالتزامات التي قطعها مختلف المشاركون في المؤتمر.

ولا يزال احترام السيادة والسلامة الإقليمية يتعرض لاختبار صعب جراء التدخل الخارجي، الذي يُوَجَّح التوترات بين الأطراف المتحاربة ويقوض بشكل خطير جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استئناف عملية سياسية يقودها الليبيون أنفسهم. ويشكل هذا التدخل، الذي بات معروفا الآن أنه يترافق مع عمليات نقل هائلة للأسلحة الحربية والمرترقة، انتهاكا صارخا للقرارين 1970 (2011) و 2292 (2016).

وأود أن أذكر بأن الدول الخمس في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تعاني منذ ما يقرب من 10 سنوات من عدم استقرار متزايد، والذي يعود جزئيا إلى الحالة المؤسفة في ليبيا. وفي هذا الصدد، فإن الحالة في مالي، حيث تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في سياق هش، توضح بجلاء المشاكل التي تثيرها الحالة في ليبيا، ذلك البلد المجاور والشقيق.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع المشاركين في عملية برلين إلى الوفاء بالتزاماتهم بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا وإتاحة الفرصة لهيئة الظروف اللازمة لوقف عام لإطلاق النار يسمح،

كما طلب الأمين العام بحق، بتقديم المساعدة الإنسانية التي أصبحت بالغة الأهمية خلال فترة تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الحالية.

ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أن ليبيا لا تحتاج إلى أسلحة؛ وهي لا تحتاج إلى مرتزقة؛ ولا يتعين أن تكون مسرحاً للتعبير عن رغبة بعض الجهات الدولية الفاعلة في السيطرة. وهي اليوم في حاجة إلى المصالحة والسلام والازدهار، ويمكنها أن تعول على الإمكانيات الهائلة لباطن أرضها لتحقيق تلك الغاية. وفي هذا المنعطف، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً أهمية الدور الذي يجب أن يستمر مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة القيام به لوقف الاتجاه الحالي ومساعدة ليبيا على أن تصبح مرة أخرى بلداً ينعم بالسلام والاستقرار والازدهار.

وهذا أيضاً المكان الذي يمكن فيه التذكير بالحاجة الملحة إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام، سيتمكن، من خلال الجمع بين جميع المبادرات، من إعادة إطلاق دينامية السلام والمصالحة التي نكرتها من قبل. والمطلوب الآن من المجلس العمل على شغل هذا المنصب الشاغر منذ فترة طويلة للغاية.

وتؤيد النيجر أيضاً عمل اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التي أنشأها الاتحاد الأفريقي وتعرب عن أملها في أن يُنظم مؤتمر المصالحة بين الأطراف الليبية في القريب العاجل تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

ويجب علينا جميعاً أن نقنع أنفسنا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية من دون المشاركة الكاملة والتامة لجميع بنات وأبناء ليبيا. وقد حان الوقت لأن نظهر الشجاعة وأن نبدع من أجل إيجاد حل نهائي ودائم للأزمة الليبية الخطيرة.

إن السلام النهائي والدائم، الذي نسعى إلى تحقيقه جميعاً، لا يمكن أن يتحقق دون التصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يعاني منها الشعب الليبي، والتي تُرتكب أغلبيتها ضد النساء والأطفال. وخلال هذه الفترة من انتشار جائحة كوفيد-19، لا يمكن أن يفسر أي شيء الهجمات على المستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وقد تصل إلى حد جرائم الحرب.

وفي هذا السياق، يجب إيلاء اهتمام خاص لحالة المهاجرين الأفارقة الموجودين في معسكرات الاحتجاز، الذين غالباً ما تستخدمهم مختلف الجماعات المسلحة في ذلك البلد كمقاتلين أو دروع بشرية. وأتني على دور المنظمة الدولية للهجرة، التي تواصل تقديم مساعدة قيمة لهؤلاء الأشخاص الضعفاء في هذا السياق.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ الاتحاد الأوروبي على إنشاء عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، وفقاً للقرار 2292 (2016). ويحدونا الأمل في أن تستمر هذه العملية في الحد من تدفق الأسلحة إلى ليبيا، بما في ذلك عبر الحدود البرية، من خلال العمل عن كثب مع الليبيين أنفسهم والبلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي بغية ضمان الامتثال لحظر الأسلحة ومكافحة الجريمة المنظمة، مع رصد الاتجار بالمهاجرين وتصدير النفط الليبي بصورة غير مشروعة.

وأود أن أدعو أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بليبيا إلى العمل مع لجنة المتابعة الدولية، المسؤولة عن تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في برلين. وتتوقف استدامة قرارات برلين على تنفيذها.

ومن الواضح أن جميع الظروف المفضية لنزاع طويل الأمد، وما يصاحبه من عنف وخسائر في الأرواح البشرية ودمار، متوفرة. ولن يؤدي التدخل الخارجي إلا إلى تفاقم الأزمة، وبالتالي زيادة تأخير الحل السياسي، الذي يشكل السبيل الوحيد لتمكين الليبيين من السيطرة على مصير بلدهم. ولن يتسنى وقف عواقب حالة الجمود غير المقبول التي يعاني منها المجتمع الدولي في ذلك البلد إلا باتخاذ المجلس لإجراءات حازمة ترمي إلى تحديد المسؤوليات وتحديد الجناة الحقيقيين.

بيان وزير خارجية تونس، نور الدين الري

[الأصل بالإنكليزية والعربية]

يطيب لي، بداية، أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد هايكو ماس، وزير الخارجية الألماني، ومن خلاله إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية الصديقة على المبادرة الهامة بالدعوة إلى عقد جلسة على المستوى الوزاري لمجلس الأمن حول تطور الأوضاع في ليبيا، والتي نأمل أن تحمل رسائل طمأنة إلى الشعب الليبي الشقيق حول الالتزام الثابت والقوي لمجلس الأمن، والمجتمع الدولي عموماً، بدفع جميع الأطراف إلى تجاوز الأزمة الراهنة ووضع حد للصراع العسكري وتحقيق تسوية سياسية شاملة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بفائق التقدير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، ومن خلاله، إلى كل القائمين على تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برئاسة السيدة ستيفاني وليامز، لما يبذلونه، مشكورين، من جهود قيمة ومتواصلة من أجل حل الأزمة في ليبيا. وهي، أيضاً، مناسبة لأؤكد مجدداً حرص تونس الراسخ على تقديم كل التسهيلات والمساعدات حتى تؤدي البعثة مهامها النبيلة في أحسن الظروف.

إن في استمرار التصعيد العسكري وتعطل المسار السياسي في ليبيا تهديد مباشر للسلم والأمن في المنطقة والعالم، وهو يطرح كذلك تحدّ حقيقي يتطلّب منّا تضافر كل الجهود الخيرة والمبادرات القابلة للتنفيذ من أجل التوصل إلى حلّ دائم وشامل للأزمة في هذا البلد الشقيق برعاية الأمم المتحدة ووفقاً للأطر المتفق عليها ليبيا ودولياً.

ولقد كانت تونس سبّاقة في التحذير، منذ اندلاع الأزمة، من مخاطر الانزلاقات الأمنية وخاصة من مغبّة تأجيج الصراع وإطالة أمده عبر التدخلات الخارجية، وحرصت، في كل المناسبات، على التأكيد على موقفها الثابت بأهمية اعتماد حل سياسي ليبي-ليبي تحت سقف الشرعية الدولية ووفقاً لآليات الحوار الواردة في الاتفاق السياسي، مثلما تضمنته كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ تنكّر تونس بالدور الإيجابي والحيادي الذي التزمت به تجاه الأزمة في ليبيا، انطلاقاً من واجب الجيرة والتاريخ المشترك، فإنها تؤكد، مرّة أخرى، على انفتاحها على أي حوار ليبي-ليبي شامل في إطار مرجعيات الشرعية الدولية وتحت رعاية الأمم المتحدة واستعدادها لدعمه ومرافقته.

وفي هذا السياق، ترخّب تونس بالتقدم الحاصل في تنفيذ مخرجات مؤتمر برلين برعاية الأمم المتحدة والأشواط التي قطعتها المفاوضات في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وتُعرب عن أملها في تحقيق التقدم المنشود لاستئناف مسار العملية السياسية بمشاركة كافة الأطراف الليبية في أقرب الآجال.

كما يشيد بلدي بالدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتدعو إلى التعجيل بتعيين ممثل جديد للأمم المتحدة في ليبيا لما سيمثله هذا التعيين من حافز إضافي قوي للأطراف الدولية والأشقاء الليبيين، على حدّ سواء، لإعادة بناء الثقة بهدف تحقيق التوافق والمصالحة باتجاه التوصل إلى التسوية النهائية والشاملة للأزمة.

وانطلاقاً من إدراكها للتداعيات الخطيرة للأزمة على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية للشعب الليبي الشقيق، تعلن تونس انضمامها إلى فريق العمل الإنساني المنبثق عن مؤتمر برلين، وتؤكد على أهمية احترام

القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا، وهي تهيب بكل الأطراف بالالتزام بضمان سلامة المدنيين، خاصة منهم النساء والأطفال، وتدعو إلى معالجة أوضاع المهاجرين.

مثّلت جائحة كوفيد-19 تحدياً جديداً ضاعف من معاناة الشعب الليبي الشقيق في ظل تواصل اتساع دائرة المواجهات العسكرية وحدّتها بشكل أصبح يمثل تهديداً حقيقياً للأمن واستقرار ليبيا والمنطقة بأكملها.

ولقد كان رئيس الجمهورية قيس سعيد من أوائل القادة في العالم الداعين إلى إقرار هدنة إنسانية عاجلة وصياغة رؤية جديدة تقوم على قيم التضامن والتآزر وتسهم في تكريس السلم والأمن الدوليين، وتتيح المجال للتعامل السريع مع الأزمات والجوائح غير المسبوقة والتهديدات المستجدة للأمن والسلم الدوليين، والتي أثبتت الأحداث أنه لا يمكن لأي دولة إدارتها والتوقي منها والحد من انتشارها بشكل منفرد على غرار جائحة كوفيد-19.

وفي هذا السياق، يود بلدي الإعراب عن بالغ شكره وفائق امتنانه لكافة أعضاء مجلس الأمن لما أبدوه من تعاون بناء أفضى لاعتماد المجلس بالإجماع للقرار 2532 (2020) في 1 تموز/يوليه بمبادرة تونسية - فرنسية.

وتهيب تونس بجميع الأطراف المعنية بالأزمة في ليبيا بالالتزام التام بما ورد في قرار مجلس الأمن 2532 (2020) من مضامين عميقة ومهمة والالتزام بهدنة إنسانية فورية والعودة السريعة إلى الحوار البناء والمفاوضات السياسية.

إنّ ترتيب البيت الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة الشاملة، سيمكّن الليبيين من تولى أمورهم بأنفسهم للتوصّل إلى التسوية السياسية عن طريق الحوار وضمن المسارات المنبثقة عن مؤتمر برلين، برعاية الأمم المتحدة ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية. كما إنّ المبادرات والجهود الدولية والإقليمية لا يمكن أن تنجح في مساعدة الليبيين على التوجه نحو الحل السياسي ما دامت الخلافات والصراعات تفرّقهم والثقة غائبة بينهم.

ولا نزال في تونس واثقين في قدرة الأشقاء الليبيين على تجاوز الأزمة، إذا ما توفّرت الرؤية الواضحة والإرادة السياسية وإذا ما تمّ الاحتكام إلى الحوار الوطني السلمي الجامع الذي لا بديل عنه للتقدّم نحو الأمن والسلام في إطار مسارات برلين، واستناداً إلى الاتفاق السياسي الليبي وقرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن 2510 (2020).

وفي الختام، تجدد تونس استعدادها التام لمواصلة جهودها، بنفس الإرادة والعزيمة، للمساهمة الفاعلة في تخفيف المعاناة الإنسانية عن الشعب الليبي الشقيق، والاضطلاع بدور بناء في دعم الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية لاستئناف الحوار بين كل الأطراف الليبية المعنية.

المرفق 6

بيان وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، ناليدي باندور

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في ليبيا. إن مشاركة الوزراء في جلسة اليوم تجسد خطورة المسألة التي نناقشها.

وتشير إحاطة الأمين العام بوضوح إلى الحالة الأمنية والإنسانية المؤلمة في ليبيا وانعكاساتها المحتملة على السلام والأمن في المنطقة وفي القارة الأفريقية.

وقد كان الحشد العسكري المتزايد الذي زاد حدة بالتدخل الأجنبي الذي شهدناه على مدى الأشهر الـ 14 الماضية، إلى جانب الأعمال العدائية المستمرة، أثر مدمر على حياة الليبيين اليومية. وقد أسفر ذلك عن إصابة ووفاة مدنيين أبرياء، ولا سيما النساء والأطفال. ويشهد اكتشاف المقابر الجماعية مؤخرا في ترهونة وحولها على طبيعة الفظائع التي ترتكب. ونرحب بأنه سيجري تحقيق في تلك الفظائع وأن المسؤولين عنها سيحاسبون.

وتحث جنوب أفريقيا أطراف النزاع في ليبيا على الاستجابة لنداء الأمين العام والاتحاد الأفريقي والموافقة سريعا على وقف فوري لإطلاق النار. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الأطراف الليبية وقادة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية إلى الالتزام بإجراء حوار سياسي ببناء والعمل على التوصل إلى اتفاق سياسي دائم ومستدام. ونعيد التأكيد على أنه لا يمكن للسلام والاستقرار الدائمين أن يتحققا في ليبيا إلا من خلال حل سياسي يصممه ويمتلكه الليبيون من أجل الليبيين.

وتحقيقا لتلك الغاية، ترحب جنوب أفريقيا بقرار الاتحاد الأفريقي عقد مؤتمر للمصالحة بين الليبيين في أديس أبابا في وقت لاحق من هذا العام، إذا سمح بذلك مرض فيروس كورونا. وفي فترة الإعداد لذلك المؤتمر، نناشد جميع المشاركين اليوم أن يدعموا تلك المبادرة. فمن خلال التعاون المستمر، يمكننا جميعا أن نعمل جماعيا نحو التوصل إلى حل سياسي دائم وعملية مصالحة، وبالتالي ضمان السلام الدائم.

إن بلدنا، جنوب أفريقيا، ورئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس سيريل رامافوسا، يدعمان جهود الاتحاد الأفريقي الجارية من خلال مجلس السلم والأمن التابع له ولجنته الرفيعة المستوى المخصصة المعنية بليبيا وفريق الاتصال التابع له، فضلا عن عمل المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى ليبيا، في الوقت الذي يواصلان فيه العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في ليبيا. ومن الأهمية بمكان تعزيز التأزر بين جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الوقت الذي يعملان فيه بهدف مشترك لإنهاء النزاع في ليبيا.

ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا. فيجب تجنب ذلك بأي ثمن. ونحن نسعى إلى إيجاد حل سلمي، وبالتالي نكرر الإعراب عن تأييد جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لنتائج مؤتمر برلين.

غير أننا نشعر بقلق متزايد لأن العديد من الالتزامات التي تم الاتفاق عليها قبل ستة أشهر في برلين لم تحترم أو تنفذ. وينبغي أن نتذكر أن الشركاء الدوليين التزموا في مؤتمر برلين باحترام حظر الأسلحة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا. غير أن أطراف النزاع والأطراف الخارجية تواصل انتهاك الحظر من خلال تدفق الأسلحة والمقاتلين الأجانب إلى ليبيا.

وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد إدانة الاتحاد الأفريقي الشديدة لجميع أشكال انتهاكات الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة من قبل أي كان. وفي هذا الصدد دعا الاتحاد الأفريقي الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، إلى أن تتحمل مسؤوليتها كاملة لضمان تنفيذ الحظر ورصده بفعالية كجزء من الجهود الرامية إلى إنهاء القتال وتهيئة الظروف اللازمة لوقف دائم لإطلاق النار.

وفي الختام، أود أن أكرر أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا، وأن التدخل السياسي والعسكري للأطراف الخارجية في شؤون ليبيا يجب أن ينتهي. فهذه الأعمال تقوض المصالح والحقوق الأساسية للشعب الليبي وتتقصر من الوحدة الوطنية الليبية.

وفي ذلك الصدد، تعيد جنوب أفريقيا تأكيد التزامها بوحدة ليبيا وسلامتها الإقليمية وبالحفاظ على مواردها الطبيعية لمصلحة شعبها وحده. ونأمل أن تؤدي هذه الجلسة إلى نجاح أكبر في تنفيذ اتفاقات مؤتمر برلين.

بيان وزير الدولة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جيمس كليفرلي

في البداية أشكر الأمين العام على إحاطته، وكذلك الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام وفريقها على الجهود المتواصلة والدؤوبة التي يبذلها جميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإنهاء النزاع في ليبيا.

وأود كذلك أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة الحسنة التوقيت. لقد التزم المشاركون في مؤتمر برلين الممثلين هنا اليوم، قبل ستة أشهر، التزاما تاما لا لبس فيه باحترام وتنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة ودعوا جميع الأطراف الفاعلة إلى الامتناع عن الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاع، بما في ذلك تمويل القدرات العسكرية وتجنيد المرتزقة.

ومن المحزن أن تلك البلدان نفسها واصلت، بعد مرور ستة أشهر، تسليح وإمداد وكلائها، في انتهاك صارخ لحظر الأسلحة. إننا ندين هذا التجاهل للالتزامات التي قطعت في برلين وقرارات المجلس ذات الصلة والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ويساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء النزاع المستمر، الذي تغذيه التدخلات الدولية المتهورة والكلفة غير المقبولة في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان، وكل ذلك في زمن تفاقم تفشي فيروس كورونا. فهناك تقارير مستمرة عن وقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين. وإنه لأمر صادم أن صنفت منظمة الصحة العالمية ليبيا في المرتبة الأولى - قبل أفغانستان وسورية - من حيث عدد الهجمات على المرافق الصحية والموظفين في الحقل الصحي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2020.

وتشعر المملكة المتحدة بقلق خاص إزاء الخسائر غير المقبولة في صفوف المدنيين والأفراد العاملين في مجال إزالة الألغام نتيجة للألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي خلفتها القوات المنسحبة المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي. وتواصل المملكة المتحدة تمويل المنظمات غير الحكومية المتخصصة بغية تحديد مواقع أخطار المتفجرات وتبادل الخبرات مع الأوساط المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام وإجراء عمليات إزالة الألغام في الميدان.

ونشعر بالصدمة إزاء التقارير المزعجة عن اكتشاف مقابر جماعية في ترهونة. ويجب على السلطات الليبية تأمين تلك المواقع إلى أن يتسنى إجراء تحقيقات مناسبة. وندين جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، فضلا عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات العشوائية والقتل غير المشروع والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وإسكات الصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ولا بد من التصدي لاستمرار مناخ الإفلات من العقاب في ليبيا. ولهذا السبب شاركت المملكة المتحدة في تقديم القرار الذي اتخذ في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، والذي أنشأ بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات في ليبيا. وندعو جميع الأطراف إلى السماح للبعثة بالوصول إلى البلد بأسره.

وفي المجال الاقتصادي، فإن المراجعة المستقلة لحسابات فرعي مصرف ليبيا المركزي خطوة حيوية نحو تحسين الشفافية وإعادة التوحيد. ونشجع جميع الأطراف على التعاون الكامل مع تلك العملية. ولا نزال ندين بشكل قاطع الحصار المفروض على المنشآت النفطية ونرحب بالجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الحصار. وينبغي السماح للمؤسسة الوطنية للنفط الشرعية في ليبيا بالعمل دون عوائق لصالح جميع الليبيين.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بدخول مجموعة فاغنر وغيرها من المرتزقة الأجانب إلى حقول النفط الليبية. وتؤدي أنشطة مجموعة فاغنر إلى تفاقم النزاع، شأنها في ذلك شأن جميع أشكال الدعم العسكري الخارجي، بما في ذلك توفير المرتزقة والأسلحة، فضلا عن نشر الطائرات المقاتلة.

ولكن ماذا كسب الداعمون الخارجيون للأطراف من تجاهلهم المستمر للالتزامات التي تعهدوا بها في برلين؟ وعلى الرغم من التطورات السريعة في الميدان، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. وما من سبيل آخر عدا العملية السياسية يمكن أن يحقق تسوية مستدامة وشاملة لصالح شعب ليبيا.

وعلى الرغم من هذه النكسات، هناك الآن فرصة سانحة لإحراز تقدم حقيقي وتغيير مسار ليبيا المضطرب. ونرحب بمشاركة الأطراف في المحادثات العسكرية التي تقودها الأمم المتحدة في إطار اللجنة 5+5، والتي نؤيدها بصفتنا رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالأمن. وهذا أمر مهم بشكل خاص الآن بالنظر إلى الخطر الكبير المتمثل في تزايد التصعيد بالقرب من سرت. ولا يمكن للأطراف أن تتجنب المزيد من إراقة الدماء وتعيد ليبيا إلى طريق التوصل إلى اتفاق سياسي إلا من خلال المشاركة في حوار 5+5 بحسن نية. ونحن نؤيد تأييدا كاملا جهود البعثة من أجل تهدئة الحالة بالقرب من سرت.

وبدلا من التأكيد على الأهداف القصوى والخطوط الحمراء، ينبغي للأطراف أن تشارك بشكل بناء في المحادثات العسكرية من أجل الاتفاق على وقف لإطلاق النار قابل للتطبيق. وبدلا من زيادة تأجيج النزاع، يجب على الداعمين الدوليين أن يدركوا أن مصالحهم تكمن في الوفاء بما تعهدوا به من التزامات في برلين وتأييد جهود الأطراف لتحقيق وقف لإطلاق النار، والعودة إلى عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة، وإيجاد حل سياسي شامل لصالح شعب ليبيا.

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسوريفيا

أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته اليوم وعلى التزامه بالحل السياسي في ليبيا.

تدين بلجيكا منطق الحرب الذي يبدو أن الأطراف الليبية حبيسة له، بدعم متزايد من جهات خارجية. ولا يوجد سبب وجيه لعدم الاستجابة بشكل إيجابي وفوري للدعوات المتعددة لوقف إطلاق النار، بما في ذلك الدعوة التي أطلقها المجلس في الأسبوع الماضي .

وينبغي أن يتوقف العمل العسكري فوراً، بغض النظر عن موقع الخطوط الأمامية. ولا يزال الحوار هو الحل المستدام الوحيد للأزمة، والمعايير معروفة جيداً، وهي الاتفاق السياسي الليبي والمبادئ المتفق عليها في برلين ونهج بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ذي المسارات الثلاثة والقرار 2510 (2020). ونرحب بالخطوات الخجولة التي اتخذتها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، ونحث الحكومة والجنرال حفتر على المشاركة بقوة أكبر وبحسن نية مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ذلك المنتدى.

وأود أن أعتزم فرصة المشاركة الواسعة في جلسة اليوم لأخاطب مباشرة الدول التي تدعم الأطراف الفاعلة الليبية. وأحثها على أن توقف أعمالها الحالية، التي تؤثر سلباً على الأزمة، وتقوم بدلاً من ذلك باستخدام نفوذها بطريقة إيجابية عن طريق تشجيع طريق الحوار أخيراً. والأهم من ذلك، ينبغي أن تترجم أقوالها إلى أفعال ملموسة تثبت التزامها بالحل السياسي. وفي ذلك السياق، اسمحوا لي أن أشكر الدول المشاركة في هذه الجلسة التي اتخذت مبادرات حقيقية من أجل الحوار.

وأود أيضاً أن أقول لبعض الدول المشاركة اليوم إنه لا يوجد أي عذر لعدم احترام حظر الأسلحة. فهي بانتهاكها له تسهم في دوامة العنف المستمرة، مما يفاقم التوترات فيما بين الليبيين ويقوض بشدة فرص إيجاد مخرج دائم من الأزمة. والأكثر من ذلك هو أنها تسهم في إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء والليبيين والمهاجرين.

وأود أن أكرر التأكيد على أن مسؤولية حماية المدنيين، بمن فيهم أشد الفئات ضعفاً، تقع على عاتق جميع الأطراف. وأجدد التزام بلدي بضمان عدم إفلات مرتكبي أخطر الجرائم في ليبيا من العقاب، سواء حوكموا في المحاكم الوطنية أو المحكمة الجنائية الدولية. وأرحب بقيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع. كما أن بعثة تقصي الحقائق مكلفة بالحفاظ على الأدلة بغية ضمان محاسبة الجناة. وبذلك نكون قد اتخذنا خطوة هامة نحو إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة التي وقعت في ليبيا، مثل تلك التي اكتشفناها مؤخراً في ترهونة وشهدناها في أماكن أخرى.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحصار المستمر على إنتاج النفط، الذي تسبب في آثار كارثية على اقتصاد البلد وسكانه قاطبة. إن الموارد الطبيعية في ليبيا ملك لجميع الليبيين واستخدامها حيوي لاقتصاد البلد، خاصة في ضوء الحاجة إلى التصدي لوباء فيروس كورونا. وأحث الجميع على احترام الطابع المدني للبنية التحتية النفطية وأن يشجعوا على إجراء مزيد من الحوار بشأن كيفية تحسين تقاسم الإيرادات التي تدرها.

وختاماً، اسمحوا لي أن أشيد مرة أخرى بشجاعة وتصميم جميع موظفي البعثة والفريق القطري قاطبة. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على الحاجة الملحة إلى تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام لليبيا.

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نود أن نبدأ بالترحيب بوزير الخارجية ماس وجميع الوزراء الذين ينضمون إلينا اليوم. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على إحاطته.

لقد أعربت الجمهورية الدومينيكية للمجلس باستمرار عن قلقها العميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ليبيا، مشددة على ضرورة التزام جميع الأعضاء بإنقاذ الأرواح وإنهاء معاناة المدنيين. وفي هذا الصدد، نقدر كثيرا إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق في ليبيا ونرحب بهذا القرار. ونحث الخبراء المعينين على التنفيذ المستقل والنزيه للولاية التي تشمل إثبات وقائع وظروف حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية عام 2016.

وكمثال ملموس على الحاجة إلى بعثة لتقصي الحقائق، نسلط الضوء على الاكتشاف المروع الذي تم مؤخرا لثمانية مقابر جماعية على الأقل في حزيران/يونيه، معظمها في مدينة ترهونة وحولها. وتتطلب هذه الفئات إجراء تحقيق شامل وشفاف إذا أردنا أن نحاسب مرتكبي هذه الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم للعدالة.

وبالرغم من الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، تستمر زيادة العنف والهجمات ضد المدنيين ولا يزال آلاف الليبيين مشردين. وما زلنا نشعر بالقلق من زيادة قتل الأطفال وتشويههم وكذلك أفعال التعذيب والعنف الجنسي ضدهم بالإضافة إلى الانتهاكات الصارخة المرتكبة ضد المهاجرين واللجئين. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى تمكين المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام والقادة السياسيين من القيام بعملهم دون قيود أو خوف من الانتقام.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بجميع الجهود الوطنية والدولية التي بذلت مؤخرا بهدف تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، ولا سيما عقد الاجتماع الثالث للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا والاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، واستئناف أعمال اللجنة العسكرية المشتركة للبيبين 5+5. وفيما يتعلق بالأخيرة، نحث جميع الأطراف على العمل دون كلل تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق رسمي وشامل ودائم لوقف إطلاق النار. وإلى جانب المضي قدما في العملية بين ليبيا على مختلف المسارات، يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يحددوا أولوياتهم ويدعموا قرارا دائما وسلميا بقيادة ليبيا ومن شأنه أن يحافظ على سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، لا تزال الانتهاكات المستمرة للحظر خطيرة وتوفر إلى جانب التدخل المستمر من قبل الجهات الخارجية، بيئة ملائمة لاستمرار النزاع الليبي. ونؤكد مجددا ضرورة تقييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقيدا صارما بتعهداتها بوقف جميع أشكال التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا والكف عن أي أنشطة مزعومة للاستقرار وتؤدي إلى تفاقم النزاع.

وفيما يتعلق بالحصار النفطي، نذكر الأعضاء بأن الحصار قد كلف الشعب الليبي خسائر تزيد قيمتها على 6 بلايين دولار من عائدات النفط فضلا عن خسائر غير مباشرة تقدر بملايين الدولارات بسبب

إغلاق المصافي المحلية والأضرار الناجمة عن استمرار تعطيل الهياكل الأساسية النفطية. وندعو إلى الرفع الكامل للحصار في جميع أنحاء البلد لصالح جميع الليبيين الذين عانوا من ضائقة اقتصادية لا يمكن تصورها.

وفي الختام، نحث الأمين العام على تعيين ممثل خاص لليبيا في أقرب وقت ممكن.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أشكر الأمين العام على بيانه المثير للجزع عما يتعين القيام به على الصعيد الدولي للمساعدة في تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. وأشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على تنظيم جلسة اليوم التي ستتيح لنا الاستماع إلى جميع المشاركين في عملية برلين والدول المجاورة لليبيا.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم في ليبيا إلا من خلال عملية سياسية مملوكة لليبيا ويقودها الليبيون. وبينما نرحب بتجديد مشاركة طرفي النزاع في الجولة الثالثة من محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 فإن من الواضح أن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم. ويجب وقف القتال في ليبيا. ونرحب بالمبادرات المقترحة هنا اليوم والتي تهدف إلى نزع فتيل التوترات وتهيئة المجال لحل تفاوضي.

لقد كان مؤتمر برلين المعقود في كانون الثاني/يناير معلما هاما في تعبئة المجتمع الدولي حول الجهود الرامية إلى إيجاد حل للنزاع الليبي. ومن الجدير بالثناء أن العملية قد استمرت رغم القيود المفروضة، وأن جميع الأطراف العاملة تجري مناقشاتها بنشاط حاليا. ويجب أن تظل العملية الدولية التي تيسرها وتقودها الأمم المتحدة في صميم الجهود الدولية.

وبالرغم من التقدم المحرز في تفعيل عملية برلين، فإن الوضع في ليبيا لا يزال قاتما. فلا يزال النزاع مستمرا ولن يؤدي التدخل الأجنبي إلا إلى تصعيده. وهذا التدخل الأجنبي في ليبيا انتهاك صارخ لنظام الجزاءات الذي حدده مجلس الأمن. ويجب أن يتوقف التدفق المستمر للأسلحة والأنشطة العسكرية الخاصة وكذلك الطائرات المقاتلة والطائرات بدون طيار وغيرها من العتاد الحربي. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أن عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني) قد تمكنت بالفعل من إثبات فعاليتها.

وقد بدا جليا الآن الثمن الحقيقي للنزاع الليبي وسيتضح أكثر في السنوات المقبلة. وصدمننا لسماع الكشف مؤخرا عن مقابر جماعية في ترهونة وندعو إلى إجراء تحقيق شامل بشأنها. ومن الأهمية بمكان التصدي لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومساءلة مرتكبي هذه الجرائم.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا. وبالإضافة إلى زيادة تفشي مرض فيروس كورونا لا تزال الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة المزروعة عمدا مصدر قلق عميق. ونرحب بالجهود الدولية الرامية إلى إزالة الألغام من المناطق المزروعة فيها.

أخيرا، نأمل في تعيين الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا في أقرب وقت ممكن. ومن المهم أن تعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة بطاقتها الكاملة لضمان أفضل فرص النجاح.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السيد جان - إيف لودريان، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في فرنسا. وأشكر الأمين العام على حضوره وإحاطته.

وبالنسبة لفرنسا هناك أولويتان اليوم في ليبيا. أولاً، من الملح أكثر من أي وقت مضى أن يتوقف التدخل الأجنبي في النزاع الليبي لا سيما وقد أصبحت مخاطر التصعيد الإقليمي وتحويل ليبيا إلى سوريا أخرى حقيقية. وعلى الرغم من الهدوء النسبي واستقرار خط الجبهة على محور سرت - الجفرة، فإن التعزيزات العسكرية المستمرة لكلا المعسكرين تبعث على القلق. وسوف يهدد المزيد من التدهور الأمني مصالح ليبيا ويؤدي إلى زعزعة استقرار جيرانها وأوروبا. ويعوق أيضاً التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

ويجب وقف التدخل الأجنبي في ليبيا، ويجب الاحترام الكامل حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. وتكرر فرنسا تأكيد دعمها الكامل لعملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني) لأجل ضمان تنفيذ الحظر الذي نشرك فيه بنشاط. وتهدف العملية إلى منع جميع الانتهاكات بطريقة محايدة، أي كان مصدرها وأي كان المستفيدون منها. ويكفل الاتحاد الأوروبي تنفيذ الحظر وفقاً لإطار ولاية مجلس الأمن. ومن المهم في هذا السياق تجنب أي حادث مثل الذي شهدناه مؤخراً نتيجة لمناورات خطيرة قامت بها البحرية التركية. وما زلنا نشعر بقلق بالغ من الانتهاكات المتكررة للحظر خلافاً للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر برلين والقرار 2510 (2020) الذي اتخذته مجلس الأمن، والذي ينطبق على الجميع. وتركيا، مثل روسيا، ليست استثناء.

ثانياً، إن إنهاء الأعمال العدائية أمر ضروري لتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار السياسي بين الليبيين. وهناك حاجة ملحة لتحويل الهدوء الحالي إلى هدنة حقيقية وإحراز تقدم نحو وقف دائم وموثوق به لإطلاق النار في إطار اللجنة العسكرية 5+5 تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويجب أن ينص هذا الاتفاق تحديداً على انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتبقة والمعدات العسكرية التي تم إيصالها من جميع أنحاء ليبيا في انتهاك لقرارات المجلس، ونزع سلاح الميليشيات ونشر آلية للرصد من جانب الأمم المتحدة.

تلك هي الرسائل التي نقلها الوزير لودريان إلى الجهات الليبية في دعواته الموجهة إلى مختلف الأطراف في الأسبوع الماضي. وقد دعاهم على وجه الخصوص إلى اتخاذ موقف تفاوضي متوازن في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، في وقت يميل فيه البعض داخل ليبيا وخارجها على حد سواء إلى مواصلة الهجوم.

وينبغي تشجيع جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي، بما في ذلك المبادرة المصرية التي أعلن عنها في 6 حزيران/يونيه. وأي مبادرة لدعم إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية للآزمة الليبية يجب أن تكون شاملة للجميع تماماً ومتسقة بشدة مع مبادئ مؤتمر برلين، التي لا تزال الإطار الدولي الوحيد القابل للتطبيق.

ومن المهم أيضاً إحرار تقديم في إنشاء آلية ذات مصداقية لمراقبة عائدات النفط الليبية لضمان عودتها بالنفع على الشعب الليبي وألا يتم تحويلها إلى الميليشيات.

أخيراً، ندعو الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص جديد في أقرب وقت ممكن. فقد حان الوقت لكي يتصرف أعضاء المجلس بشكل بناء. وعلى الرغم من الجهود والعمل الرائع الذي قامت به السيدة ستيفاني ويليامز، والتي أتت عليها، فإن الفراغ الذي خلفه رحيل غسان سلامة قبل خمسة أشهر تقريباً لا يمكن إلا أن يغذي دينامية ضارة.

إن فرنسا لا تتحاز إلى هذا الطرف أو ذلك في ليبيا، وما فتئت تقول إنه لن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. وستظل فرنسا، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، ملتزمة ومتأهبة بالكامل في خدمة الشعب الليبي لإيجاد حل سياسي للنزاع بالاشتراك مع جميع الأطراف الليبية وشركائها في المنطقة.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

في البداية، أود أن أرحب بكم، الوزير هابكو ماس، وبتروؤسكم لمجلس الأمن اليوم، وكذلك بجميع الوزراء الذين يحضرون هذه الجلسة.

كما أشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة. ونشاطه العديد من الشواغل التي أعرب عنها.

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الأولى لخطة الممثل الخاص للأمين العام سلامة المؤلفة من ثلاث خطوات لإنهاء النزاع الحالي في ليبيا. وقد صادف تنفيذ الخطة على مدار تلك السنة العديد من العقبات والتحديات. وبينما نشجب تدهور الحالة في الميدان، نلاحظ أيضاً أنه قد أحرز بعض التقدم. وكان من ثمار تلك الخطة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والحوار الاقتصادي ومؤتمر برلين والقرار 2510 (2020). وقد استثمر الكثير في هذه الخطط، ولذلك يجب ألا نحيد عن الطريق وأن نواصل جهودنا من أجل إحلال السلام في ليبيا.

وأود من هذا المنطلق أن أركز على النقاط التالية:

أولاً، نحن ندعم الجهود المبذولة من أجل السلام في ليبيا. وستدعم إندونيسيا باستمرار الجهود الإقليمية والدولية مثل عملية برلين سعياً إلى تحقيق سلام دائم في ليبيا. ونعترف بالمبادئ الواردة في بيان برلين، بما في ذلك دعم واحترام سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية؛ والقوانين الدولية والاتفاقات، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة؛ والجهود المبذولة للعودة إلى العملية السياسية من أجل جميع الليبيين.

إن دعم الليبيين في إيجاد السلام هو مسؤولية الجميع، لا أولئك الذين كانوا في برلين وحسب. ونكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي ككل لتقديم الدعم الصادق والمخلص لشعب ليبيا - دعم لتعزيز التنمية والازدهار ووقف تزايد انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ويجب أن يتوقف التدخل الأجنبي.

ومن المهم مواصلة الجهود مع القنوات الدولية القائمة، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك اتصاله الهاتفي برئيس الوزراء السراج واللواء حفتر، وتأييد نداءه من أجل التوصل إلى حل سياسي في ليبيا. كما نؤكد من جديد دعماً القوي لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، لا سيما خلال الأزمة التي يسببها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ثانياً، نحن بحاجة إلى تركيز جهودنا على إنقاذ أرواح الليبيين. ويشمل ذلك الفئات الضعيفة بوجه خاص: النساء والأطفال والمهاجرون. ويرسم الاكتشاف المروع للمقابر الجماعية مؤخراً صورة قاتمة للتقاعس عن حماية الأبرياء. وندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني واتخاذ تدابير لحماية جميع المدنيين. ويجب عليها الإصغاء للدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، وأن تفسح المجال للمساعدة الإنسانية.

ولا نزال ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وندعو إلى التعيين الفوري لممثل خاص جديد للأمين العام.

ثالثاً، أود أن أشدد على أهمية الأدوار الإقليمية لتحقيق السلام في ليبيا. ولا تزال الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ذات أهمية وينبغي مواصلة تشجيعها. وندرك أن بلدان المنطقة تشعر، بحكم الجيرة، بالأثر المباشر للنزاع. ولا ينبغي أبداً استبعادها، لأنها توفر منظوراً فريداً للسلام.

إن عمل المجلس بشأن ليبيا أشبه بعملية طويلة ومتعرجة. وكنا نأمل أن نتمكن أن نرى ختامها خلال فترة عضويتنا في المجلس. فقد سئم الشعب الليبي من الروايات الجوفاء التي ليس لها تأثير على الأرض وتعب من رؤية الإخوة يتقاتلون. إنهم يريدون منا، نحن المجتمع الدولي، ألا نقحم أنفسنا بل أن نجد حلولاً سياسية وأن نوجد سلاماً دائماً. فدعونا لا نتخلّ عن فرصتنا لتحقيق السلام في ليبيا.

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

نرحب بمشارككم، وزير الخارجية ماس، وكذلك بمشاركة جميع وزراء الخارجية وممثلي لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا وبالبلدان المجاورة لها في جلسة اليوم. كما يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته الثاقبة.

إن من المؤلم أن ليبيا ما فتئت تعاني منذ عام 2011 من آفة عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وقد خرجت الأزمة التي طال أمدها عن نطاق السيطرة، كما يتضح من التصعيد الأخير للعنف، وهو ما يعني، مقترنا بالحالة الإنسانية المتردية التي تفاقمت بسبب مرض فيروس كورونا، أن ليبيا تقف بوضوح على حافة الهاوية.

وبناء على ذلك، تحث سانت فنسنت وجزر غرينادين بقوة الأطراف المتحاربة على الالتزام بوقف دائم لإطلاق النار. وتدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده للمساعدة في حل الأزمة. وإذا لم يحدث ذلك، فقد تسقط ليبيا قريباً في هاوية الخراب وستكون تداعيات ذلك ضارة بجميع الليبيين، بما في ذلك الأجيال المقبلة والبلدان المجاورة والقارة الأفريقية على نطاق أوسع وأوروبا.

والواقع أن المصالحة الوطنية ممكنة في إطار عملية سياسية يقودها الليبيون وبمسكون بزمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونجدد دعوتنا إلى تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام. ونشيد كذلك بالجهود التكميلية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ونؤكد من جديد دعمنا لعقد مؤتمر للمصالحة بين الليبيين بقيادة الاتحاد الأفريقي.

ولكي يحقق النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة نتائج إيجابية، يجب أن نقوي عزمنا وأن نتصدى للتحديات المعقدة التي تواجهها ليبيا بطريقة متضافرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الطرفين أن يمتثلا لالتزاماتهما الدولية، بدءاً من احترام حظر توريد الأسلحة وجميع القرارات ذات الصلة بشأن ليبيا، فضلاً عن القانون الدولي الإنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدخل الجهات الفاعلة الخارجية الرامي إلى تعزيز المصالح الضيقة يقوض الجهود والمبادرات البناءة. ونحث الجهات الفاعلة الخارجية على الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تعرض المفاوضات الجارية للخطر. كما نؤكد ضرورة احترام سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

وفي خضم التحديات القائمة، ما زال الشعب الليبي، ولا سيما فئاته التي أصبحت الأشد ضعفاً، يتأثر سلباً. ونشعر بالجزع إزاء العنف المتواصل والوفيات التي لا تُحصى، فضلاً عن التحديات التي تواجه المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي وحالات الاختفاء القسري والاتجار بالمهاجرين وبيعهم. ولذلك، نرحب بإنشاء البعثة الدولية لتقصي الحقائق في ليبيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الجرائم الفظيعة وضمان المساءلة. ونناشد أيضاً السلطات الليبية أن تيسر الوصول الآمن إلى المساعدات الإنسانية.

إن مقتضيات عصرنا تتطلب منا أن نفعل المزيد من أجل الشعب الليبي. ويجب أن نكون يقظين ومتسقين في التصدي للتحديات الراهنة، بغض النظر عن تعقيدها، وأن نبذل جهودا من أجل إيجاد تسوية سلمية للأزمة الجارية في ليبيا. وستواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين العمل مع المجتمع الدولي لإيجاد حل سياسي للأزمة. وما زلنا متضامنين مع أشقائنا وشقيقاتنا الليبيين.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشركم، الوزير ماس، على ترؤسكم هذه الجلسة اليوم. كما أشكر الأمين العام على انضمامه إلينا اليوم، وكذلك الوزراء وكبار المسؤولين في الوفود الأخرى والمنظمات الإقليمية.

منذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس لمناقشة ليبيا (انظر S/2020/421)، شهدنا تحولات هائلة على الجبهتين العسكرية والصحية على حد سواء. ففي ساحة المعارك العسكرية، أدى القتال إلى تحقيق مكاسب إقليمية لأحد الجانبين وإلى خسائر للجانب الآخر، وللأسف، استمر تدفق المقاتلين الأجانب والأسلحة والعتاد على كليهما. وفي ساحة المعركة ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، شاهدنا ليبيا تكافح من أجل احتواء عدد الحالات المتزايد، وهو تحد يؤدي النزاع إلى تفاقمه بكل تأكيد.

والشيء الذي لم يتغير منذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس لمناقشة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هو سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا. فما زلنا نعارض أي تدخل عسكري أجنبي في ليبيا. وبشكل إبرام وقف فوري لإطلاق النار في إطار محادثات 5+5 لوقف إطلاق النار التي تقودها الأمم المتحدة أمراً أساسياً، وكذلك امتثال جميع الدول الأعضاء، بما فيها أعضاء المجلس، لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة تبادل المعلومات مع فريق الخبراء المعني بليبيا بشأن الانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة.

ويستلزم النجاح مشاركة الأطراف الليبية في مفاوضات وقف إطلاق النار بحسن نية. ويجب عليها دعم وسائل التحقق من الامتثال بمجرد التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وفي نهاية المطاف، يجب على الأطراف الليبية أن تحل هذه الأزمة من خلال المفاوضات السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي في إطار عملية برلين.

وينبغي لجميع الجهات الفاعلة الخارجية الضالعة في النزاع أن تتقيد بالالتزامات التي قطعتها في برلين وأن توقف فوراً العمليات العسكرية وأن تضع حدا للنقل الجاري للمعدات والمقاتلين العسكريين الأجانب إلى ليبيا وأن تسمح للسلطات المحلية بالتصدي لجائحة كوفيد-19.

وأود أن أقول بوضوح: لا مكان للمرتزقة الأجانب أو القوات بالوكالة في ليبيا، بما في ذلك - كما توضح الأدلة - وكلاء الحكومة الروسية الذين يقاثلون إلى جانب قوات الجيش الوطني الليبي ويدعمونها.

لا تزال الحالة في سرت والجفرة تثير قلقاً بالغاً، وينبغي ألا نقلل من أهمية تلك الأماكن للسيطرة على الهلال النفطي الليبي. كما تراقب الولايات المتحدة عن كثب حركة مرتزقة مجموعة فاغنر والمقاتلين الأجانب المتحالفين مع هذه القوات من السودان وأماكن أخرى إلى مرافق النفط الجنوبية. وقد تلقينا تقارير تفيد بأنهم قاموا بنصب معدات عسكرية وزرع ألغام لمساعدتهم في الاستيلاء على تلك المواقع بالقوة. وهذه أمثلة على الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة وهي انتهاكات واضحة للسيادة الليبية.

ومن أجل تحقيق نتيجة سلمية، هناك حل واحد واضح: فبدلاً من إرسال قوات بالوكالة ومعدات عسكرية لتأكيد السيطرة على المنشآت النفطية بالقوة، يجب على الطرفين السماح للمؤسسة الوطنية للنفط باستئناف عملياتها فوراً. والقرار 2510 (2020)، شأنه شأن القرارات السابقة، يوضح في الفقرة الحادية عشرة من ديباجته ما يلي:

”وإذ يشير إلى أن الموارد النفطية الليبية هي حق لليبيين كافة ويجب أن تظل تحت السيطرة الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط.“
انتهى الكلام.

إن إدارة ترامب ترحب بإنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق في ليبيا للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني بهدف ضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات في نهاية المطاف. لقد استمرت ثقافة الإفلات من العقاب لفترة طويلة جداً فيما تستمر الهجمات على الشعب الليبي والبنية التحتية المدنية. ومما لا شك فيه أن الاكتشاف المروع مؤخراً لثمانية مقابر جماعية على الأقل في مواقع أخلاها الجيش الوطني الليبي قد أبرز هذا الأمر. ويتعين على بعثة تقصي الحقائق أن تحقق في هذه الاكتشافات من خلال الوصول الآمن ودون عوائق إلى الأراضي الليبية، حتى يتسنى لها التحدث بحرية مع الشهود لمحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال.

أخيراً، لكفالة النجاح الدبلوماسي على المدى الطويل، ينبغي أن نضمن أن تكون بعثة الأمم المتحدة على مستوى الغرض المنشود. وتتيح الأحداث الأخيرة في ليبيا فرصة جديدة - وفرصة محدودة - للأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وينبغي ألا نهدر هذه الفرصة. فالأمم المتحدة لا يمكنها كل يوم أن تتصرف بسرعة للاستجابة لحالة آخذة في التطور على أرض الواقع. وإصلاح بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سيتيح لنا الآن أفضل فرصة للاستفادة من التغييرات في ساحة المعركة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة يقودها الليبيون ويتحملون مسؤوليتها ولتعزيز الالتزامات التي قطعها زعماء العالم في برلين في وقت سابق من هذا العام.

وفي غضون ذلك، تستحق الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، ستيفاني وليامز، وفريق البعثة بأكمله، دعمنا الموحد والثابت.

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود في البداية أن أرحب بالوزير هايكو ماس وجميع الوزراء الذين ينضمون إلينا اليوم. وأعرب عن امتناني للرئاسة الألمانية لعقدها هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة.

وأرحب بحضور ممثلي ليبيا والبلدان والمنظمات الإقليمية الأخرى، وكذلك الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا بالنيابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في كانون الثاني/يناير، كان مؤتمر برلين بمثابة بارقة أمل في خضم الحالة القاتمة في ليبيا في ذلك الوقت. وقد أوجدت نتائج المؤتمر وما تلاه من اتخاذ القرار 2510 (2020) الأمل في السعي إلى إطلاق عملية سلام جامعة بقيادة ليبية ويتولى زمامها الليبيون على أساس احترام استقلال ليبيا وسيادتها.

ولكن منذ ذلك الحين، ظلت الحالة في ليبيا تشهد صعوداً وهبوطاً. وعلى الرغم من الهدنة التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف الليبية والنجاح الأولي للحوار الثلاثي المسارات لعملية برلين، فقد تدهور الوضع على أرض الواقع بالفعل. ولا تزال فييت نام تشعر بالقلق إزاء العنف المستمر، ولا سيما الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس ومرافق الرعاية الصحية. ولا يزال وجود الجماعات الإرهابية والتهديد الذي تشكله يخيمان على البلد، مما يؤثر على أمن المنطقة بأسرها. ومع انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصبح الوضع أكثر خطورة. وفي هذا السياق، تود فييت نام أن تبرز النقاط التالية:

أولاً، ندعو الأطراف المعنية في ليبيا إلى وقف القتال فوراً والعودة إلى محادثات السلام. كما ندعو أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما المشاركين في مؤتمر برلين، إلى عدم ادخار أي جهد في دعم عملية السلام، تمسحياً مع القرار 2510 (2020). وعلاوة على ذلك، سيظل التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة لليبيا أمراً حاسماً.

ثانياً، تحت فييت نام مرة أخرى الأطراف المعنية في ليبيا على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، والتوقف عن استهداف المدنيين والأهداف المدنية، وضمان سلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق لمكافحة جائحة كوفيد-19 مكافحة فعالة. ويجب تخصيص المزيد من الاهتمام والتدابير لحماية النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة من آثار النزاع.

ونرحب بالجهود التي تبذلها البعثة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في التصدي للتحديات الإنسانية في ليبيا. ونود كذلك أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والاتحاد الأفريقي على تعزيز دور المرأة في عملية السلام في ليبيا.

ثالثاً، نؤكد مجدداً أهمية التمسك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا، ولا سيما القرارات المتعلقة بحظر الأسلحة والتدخل الأجنبي. ونحث جميع الأطراف داخل ليبيا وخارجها على تعزيز التزامها وإجراءاتها في تنفيذ هذه القرارات، ولا سيما القرار 2510 (2020).

وفي الختام، نود أن نشيد بجهود السيدة وليامز وأن نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد مجدداً أهمية تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام لليبيا.

بيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني

إننا نهنئ ألمانيا على توليها رئاسة المجلس ونتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح. ونقدر الجهود التي بذلتها فرنسا خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي. وكذلك نشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على إحاطته.

ومنذ أكثر من عام، كانت العاصمة الليبية طرابلس مسرحاً لهجمات الميليشيات غير الشرعية، التي استهدفت المدنيين الليبيين الأبرياء والحكومة الشرعية المعترف بها دولياً. وقد ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات على مرافق الرعاية الصحية، حتى في خضم وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، عندما استهدفت ضربة صاروخية مستشفى مجهزاً لعلاج مرضى فيروس كورونا في طرابلس. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت الألغام الأرضية التي وضعتها تلك الميليشيات عن سقوط عشرات الضحايا الليبيين، ناهيك عن استمرار عمليات القتل المنهجية خارج نطاق القضاء. كما شهد المجتمع الدولي مؤخراً مقابر جماعية في مناطق كانت تسيطر عليها الميليشيات غير الشرعية.

إن دولة قطر تكرر إدانتها لهذه الممارسات الخطيرة وغير القانونية. كما تحذر من دعم طرف معين ضد طرف آخر. لقد أصبح من الواضح أن السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية هو دعم حكومة الوفاق الوطني والالتزام بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، الموقع في الصخيرات، وقرارات مجلس الأمن، ونتائج مؤتمر برلين.

وقد أقر مجلس الأمن بالإجماع اتفاق الصخيرات، الذي اعترف بحكومة الوفاق الوطني بوصفها السلطة التنفيذية الشرعية الوحيدة في ليبيا. وللأسف، أيدت بعض البلدان هذا الاتفاق في البداية ولكنها تجاهلته فيما بعد بدعمها للفصائل المعارضة وتمكينها ضد الحكومة. وهذه هي الطريقة التي وصلنا بها إلى ما نحن فيه الآن.

وإذا كان المجتمع الدولي جاداً في حل هذه الحالة، فإن أي حل سياسي متفق عليه يقوم على الحوار والتفاهم يجب أن يتضمن آلية دولية واضحة وفعالة لمحاسبة الدول التي لا تلتزم بهذه الاتفاقات. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يحاسب بعض الفصائل على الوضع الراهن في ليبيا فحسب، بل عليه أيضاً أن يحاسب البلدان التي تمكنها من انتهاكات القانون الدولي. وللأسف، شهدنا انتهاكات منهجية ضد حكومة الوفاق الوطني واتفاق الصخيرات، في حين التزم المجتمع الدولي الصمت.

ونؤكد ضرورة العودة إلى المفاوضات والحوار الوطني واستكمال الفترة الانتقالية. وندعو إلى حل يحفظ سيادة ليبيا ووحدتها ويحقق تطلعات الشعب الليبي ويؤدي إلى بناء الدولة التي يسعى الليبيون إلى تحقيقها ويستحقونها بعيداً عن المصالح الضيقة والطموحات الشخصية والأهداف الخبيثة والتدخل الخارجي غير المشروع. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يعملوا على توفير الدعم اللازم لتحقيق هذا الهدف.

وفي الختام، تؤكد دولة قطر من جديد دعمها لجهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تنفيذ ولايتها. كما تجدد دعوتها إلى الجهات الفاعلة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة.

بيان وزير خارجية الجزائر، صبري بوقادوم

أشكر ألمانيا على مبادرتها الحقيقية.

عانت ليبيا منذ تسع سنوات حتى الآن من أزمة كان لها أثر وخيم على الليبيين في المقام الأول، ولكن أيضاً على المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المجاورة، ومن بينها الجزائر.

لقد حان الوقت لمعالجة جذور أسباب الحالة التي لا نهاية لها وغير المقبولة. وغني عن القول إنه لا يمكن تناول الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة؛ بل نحتاج أن نعمل، ويُفضل أن نعمل معاً، على إيجاد حلول عملية تقوم على وقف إطلاق النار، وعلى الإرادة الحرة لليبيين والشرعية الدولية.

ولدينا الصك، وقرارات مجلس الأمن المتعددة، والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر برلين، والتزام البلدان المجاورة، والاستعداد المعلن من جانب الأطراف الليبية وأصحاب المصلحة الدوليين على حد سواء.

ونؤيد جميع الجهود المخلصة القائمة على أهداف السلام والتماسك وإعادة الإعمار. ومنذ البداية، قدمت الجزائر دعمها الثابت لنتائج مؤتمر برلين، التي أكدها القرار 2510 (2020). لقد شاركنا في مساعدة الليبيين على كشف تعقيد الحالة التي كانوا غارقين فيها، في بعض الأحيان وإلى حد ما من غير إرادتهم.

واسمحوا لي أن أعلن ذلك بأوضح ما يمكن - الجزائر ليست في وضع يسمح لها بأن تترك ليبيا تمضي نحو مستقبل مجهول. فليبيا جزء منا، ولن نترك هذا الجزء منا يعاني أو نسمح له بالغرق في مشاكل عويصة من صنع الانسان. إن أمن جميع الدول المجاورة، بما فيها الجزائر، يتوقف على السلام والأمن والسلامة الإقليمية لليبيا. ولا ينبغي لأحد أن يتجاهل حقيقة أن روابطنا الأسرية العميقة الجذور وتاريخنا المشترك ومستقبلنا المشترك يشكلون موقفنا بطبيعة الحال. إن النهج الجزائري، الذي دعا إليه ويقبله جميع الليبيين بأغلبية ساحقة، يقوم على العناصر التالية: وقف فوري لإطلاق النار، وخفض التصعيد في جميع المجالات، بما في ذلك قضايا الطاقة وتخصيص مصادر الثروة التي يجب توزيعها على جميع الليبيين، وأخيراً، المساعدة على تجميع ممثلي ليبيا حول طاولة المفاوضات.

ولا يوجد حل سوى الحل السياسي - وهذا يعني عدم وجود حل عسكري - ولن يكون هناك حل سياسي إذا استمرت القوى الخارجية في التدخل في ليبيا من خلال عدم الاحترام التام لحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس.

إننا نؤيد استنتاجات برلين، وسنشارك بثبات في جميع مسارات المتابعة، على أمل أن تشارك جميع الأطراف، وليس الليبيين وحدهم، مشاركة حقيقية فيها.

وأود أن أضيف أننا نأمل في أن يعلن الأمين العام في نهاية المطاف عن تعيين ممثل خاص. فذلك سيكون - بدعمنا ودعم المجتمع الدولي والدول المجاورة - خطوة سهلة جدا وإشارة تبعث على الأمل في بداية جديدة طال انتظارها.

وأود أن أضيف أن بلدنا سيعمل في الإطار الدولي. وينبغي لنا ألا ننسى جهود الاتحاد الأفريقي والمؤتمر المرتقب بين الأطراف الليبية لمساعدة جميع الليبيين والقبائل والمناطق على أن يقرروا بأسلوب شامل للجميع المستقبل الذي ينتظرهم والنتائج التي سيختارونها بحرية، فضلا عن مؤسساتهم وعملياتهم

لصنع القرار . فالليبيون - هم وحدهم - من سيحدد الخطوط العريضة من دون المزيد من التدخل ولا تدفقات الأسلحة ولا المرتزقة. وهذا ليس هو الحال اليوم في هذه اللحظة بالذات ونحن نتكلم بعزم. إن الحل الذي نريد تعزيره، والذي يبدو مقبولاً لجميع الليبيين، على الرغم من خلافاتهم، سيحافظ في المستقبل بالتأكيد على المصالح المشروعة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بليبيا حالياً. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نجعل ذلك اليوم حقيقة واقعة - فخير الغد السلمي يعتمد بوضوح على الليبيين، بل وكذلك علينا جميعاً - وأن نكف عن "التفاهة الشريرة" التي كان هايكو ماس محققاً في الإشارة إليها. والأمر متروك لنا لنبعث برسالة أمل إلى الشعب الليبي.

بيان وزير خارجية مصر، سامح حسن شكري سليم

أود في البداية أن أهنئ فرنسا على قيادتها لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه، وإنني على ثقة من أن جمهورية ألمانيا الاتحادية ستضطلع بمسؤولياتها بفعالية خلال شهر تموز/يوليه. ولا بد لي كذلك من أن أشكر ألمانيا على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن ليبيا وعلى دعوة دول إقليمية محورية، مثل مصر، وشركاء آخرين ممن حضروا مؤتمر قمة برلين للمشاركة في جلسة اليوم.

لقد ظلت ليبيا غارقة في أزمة متصاعدة منذ ما يقرب من عقد من الزمان. إن هذا النزاع يودي بأرواح لا حصر لها في ليبيا ويظل - على الرغم من قصارى جهدنا - يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن في جميع أنحاء المنطقة بسبب العبء الثقيل من التحديات التي لا حصر لها. وسبب هذا المأزق الليبي الذي يتقل كاهل المجتمع الدولي واضح. فالرؤى المتناقضة لمستقبل ليبيا وتطلعات الهيمنة الإقليمية قد عتدت جهود المجتمع الدولي لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إرساء أسس السلام والازدهار في ليبيا.

وقد ظلت مصر ثابتة في دعمها لكل الجهود والمبادرات الرامية إلى إيجاد تسوية للحالة في ليبيا. فما فتئتنا نشرك بنشاط في العملية السياسية من الصخيرات إلى برلين، بما في ذلك من خلال تيسير الاتصالات والمفاوضات بين الأطراف الليبية.

ولكن للأسف، أصبحت مساحات واسعة من غرب ليبيا موطئ قدم للتطرف وملاذات آمنة للمنظمات الإرهابية. وكثيرا ما سعت قوى الشر هذه إلى بسط ظلالتها القاتمة على مصر من خلال التسلل إلى حدودنا الغربية وتسببت في الكلفة الباهظة المتمثلة في أرواح العشرات من الرجال والنساء والأطفال، الذين غالبا ما يكونون يتعبدون بسلام في المساجد والكنائس.

وفي ذلك الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن عمليات التسلل الفتاكة تلك قد انخفضت بشكل كبير بسبب جهود الجيش الوطني الليبي لتأمين المناطق الشرقية من ليبيا، مما يعزز القاعدة الراسخة المتمثلة في أن مسؤولية الحفاظ على أمن الوطن يجب أن تبقى ضمن مؤسسات الحكم الشرعية المخولة بحمل السلاح، لا في أيدي الميليشيات غير النظامية التي تسعى إلى تعزيز المخططات الشخصية أو الأيديولوجية على حساب الشعب الليبي.

إن آخر مرة خاطبت فيها مجلس الأمن بخصوص الوضع في ليبيا (انظر S/PV.7387) كانت في أعقاب جريمة فظيعة صدمت ضمير البشرية، عندما قام إرهابيو داعش بذبح 21 مصريا كانوا يعملون في مدينة سرت بلا رحمة في أوائل عام 2015. وقد دفع هذا العمل الوحشي المروع المجلس إلى اتخاذ القرار 2214 (2015)، الذي يحث الدول الأعضاء على أن تتصدى بكل الوسائل للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

غير أنه يزعجني أن أبلغكم أن مقاتلي داعش يعودون إلى الظهور في ليبيا وقد عادوا للظهور مؤخرا في بعض مدن غرب ليبيا، خاصة في صبراتة. ولذلك، فإنني أعتزم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أن الدول الأعضاء ملزمة بمكافحة الإرهاب في ليبيا، بما في ذلك بالإدانة الحازمة والصارمة لأي شكل من أشكال التأييد أو الدعم تقدمه أي جهة فاعلة إقليمية لقوى التطرف.

ويزيد هذا الوضع تفاقمًا قيام أحد الأطراف الإقليمية بنقل مقاتلين متطرفين من سورية إلى الأراضي الليبية، حسبما يرد يوميا في تقارير المرصد السوري لحقوق الإنسان. وهذا تهديد خطير جدا لأمن الليبيين، وكذلك للدول المجاورة وكلتا ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وتشكل هذه التهديدات خطرا واضحا ومستمرًا على مصر. إننا لن نتسامح مع هذه التهديدات، إذ تقترب من حدودنا وتتلقى العون والمساعدة والتحريض والدعم النشط من التدخل الأجنبي.

يجب أن ينتهي دعم التطرف وأن يتوقف. ومن واجبنا أن نضع حدا لمصادر المعونة والمساعدة من الأطراف الإقليمية الفاعلة التي من الواضح أنها غير حريصة على الحفاظ على استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط. وحل هذه المسألة ومقاومة هذه السياسات أمران أساسيان لجهودنا الرامية إلى حماية مستقبل شعوبنا.

ويقوم موقف مصر المبدئي على دعم الحل السياسي لليبيا الموحدة، كما جاء في إعلان القاهرة الصادر في 6 حزيران/يونيه، الذي يتفق تماما مع نتائج مؤتمر قمة برلين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك مع قرارات جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

وبناء على ذلك، فإن تحقيق الاستقرار في ليبيا يتوقف على إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتشكيل حكومة مستقلة تتفق عليها جميع الأطراف الليبية ويوافق عليها مجلس النواب، علاوة على نزع سلاح الميليشيات ومكافحة الإرهاب وتوحيد الجيش وضمان التوزيع العادل للثروة.

هذه المبادئ الأساسية للحل السياسي. وفي الواقع، أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي في البيان الذي أدلى به في 20 حزيران/يونيه في قاعدة سيدي براني العسكرية في الصحراء الليبية، دعوة مصر إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في ليبيا، مصرًا على أن تمتنع جميع الأطراف عن أي نشاط عسكري، مما يتيح الفرصة لاستئناف العملية السياسية التي تشمل جميع الأطراف الليبية الشرعية، للتوصل إلى حل يتولى زمامه الليبيون.

وتتيح جلسة مجلس الأمن هذه لنا فرصة فريدة للدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا على الصعيد الوطني. وسيكون ذلك خطوة هامة نحو إحياء المحادثات السياسية في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة وفي إطار معايير برلين. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدة الشعب الليبي على تحقيق الاستقرار في بلده وإيجاد طريق للسلام.

وستقدم مصر مساعدتها ودعمها إلى ليبيا، جارتنا المباشرة، وإلى شعبها الذي تربطنا به روابط الأخوة، في سعيهما لضمان استقلال دولتهم وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بمؤسسات حكم مستقرة وفعالة تخدم جميع الليبيين على قدم المساواة، وتخليصها من والميليشيات والجهات الفاعلة من غير الدول، التي تستقطب المجتمع وتزعزع استقرار منطقتنا. ويحدونا الأمل في أن تظل ليبيا خالية من التدخل الأجنبي، وأن تساعد تلك الدولة العظيمة على استئناف دورها الأساسي والإيجابي باعتبارها قوة للزدهار والاستقرار في العالم العربي وأفريقيا.

بيان وزير خارجية اليونان، نيكولائوس - جورجيويس دندياس

أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أهنئ ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في جلسة اليوم.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة وعلى تقييمه للحالة.

في هذا المنعطف الحرج للنزاع، وفي ضوء مخاطر تدهور الحالة، تظل عملية برلين ركيزة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي حقيقي. وينبغي أن يكون احترام قرارات مجلس الأمن والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر برلين مبادئنا التوجيهية. وسيؤدي ذلك إلى وقف لإطلاق النار قابل للاستمرار وذي مصداقية وإلى عودة الأطراف في نهاية المطاف إلى طاولة المفاوضات. وحظر الأسلحة واحترامه على نحو صارم، إلى جانب وقف الأعمال العدائية من جانب جميع الأطراف، هي العناصر الرئيسية التي ستمهد الطريق إلى حل النزاع.

وفي هذا السياق، تؤيد اليونان تأييداً تاماً جهود الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل عملية يقودها الليبيون ويتولون زمامها بغية تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. وينبغي أن يكون أي حل خالياً من التدخل الخارجي ومن الأعمال التي تؤدي إلى تفاقم النزاع أو التي تتعارض مع مصالح الشعب الليبي.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أسلط الضوء، كما فعل زملاء آخرون قبلي، على إسهام الاتحاد الأوروبي الملموس في تنفيذ حظر الأسلحة من خلال إنشاء عملية القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع أي مبادرة ترمي إلى استئناف الحوار فيما بين الأطراف الليبية، تحت مظلة برلين، مثل المبادرة المصرية التي أعلن عنها في 6 حزيران/يونيه. ولا يمكن إجراء أي مناقشة صريحة بشأن ليبيا إذا تجاهلنا أن الشرعية الدولية تُنتهك في البلد من خلال توفير الأسلحة والوسائل العسكرية والمترتبة والذخائر؛ وعقد اتفاقات غير قانونية، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار والحقوق السيادية لأطراف ثالثة؛ وإبرام اتفاقات تزيد من تعقيد النزاع الليبي، مما يشكل في الوقت نفسه خطراً على السلام والاستقرار في المنطقة قاطبة.

ونود أن نؤكد، بأقوى العبارات الممكنة، أن هذا ليس سيلاً للمضي قدماً. وباعتبارنا بلداً مجاوراً له مصلحة ثابتة في استقرار ليبيا وسلامها وازدهارها، فإننا نتحمل أيضاً عواقب هذه الأزمة.

لقد كنت مؤخراً في طبرق، في زيارتي الثانية إلى ليبيا في غضون بضعة أشهر فقط، والتقيت خلالها برئيس البرلمان صالح. ونؤكد لجميع محاورينا الحاجة إلى حل سياسي، ونقف على أهبة الاستعداد للإسهام في الجهود الدولية من أجل التقيد بحظر الأسلحة ووقف إطلاق النار في ليبيا. ونفعل ذلك بالعمل على التوصل إلى تسوية سياسية مجدية للنزاع.

وفي هذا المنعطف الحاسم، نعتقد أن الوقت قد حان لبذل كل جهد ممكن لتعزيز السلام والاستقرار في ليبيا. وقد حان الوقت أيضاً لكي يقوم من يستخدمون ليبيا لخوض حربٍ بالوكالة باحترام الالتزامات بموجب قرارات مجلس الأمن وتلك التي تم التعهد بها في مؤتمر برلين.

كما أن الوقت قد حان لكي يتولى الليبيون زمام هذه العملية من أجل التوصل إلى حل تفاوضي شامل يمكن أن يوجد سبيلا عمليا وطويل الأمد لإنهاء النزاع. ولذلك، فقد حان الوقت لكي نعزز عملنا جميعا بالإسهام بنشاط وبصدق في جهود المجتمع الدولي بغية إعادة السلام والاستقرار والازدهار إلى ليبيا.

بيان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، لويجي دي مايو

أود أن أشيد بالرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة بشأن ليبيا.

وأشكر الأمين العام غوتيريش وأشيد بجهود الأمم المتحدة.

إن الحالة في ليبيا لا تزال تثير القلق الشديد. وقد نجم عدم الاستقرار في الميدان عن سلسلة من الأخطاء الاستراتيجية على مدى السنوات العشر الماضية، آخرها الهجوم العسكري على طرابلس في 4 أبريل/نيسان 2019.

وعندما كنت في طرابلس قبل بضعة أسابيع، نقلت إلى الرئيس سراج رسالة تحض على ضبط النفس والاعتدال. ويجب نقل نفس الرسالة إلى الجنرال حفتر، بينما نشهد أيضاً تعزيز القوات العسكرية من الشرق.

ويجب أن نقدم دعماً الجماعي لأي اقتراح يؤدي إلى حل سياسي، ما دام حلاً شاملاً تماماً ويملكه الليبيون بالكامل ويستند بشدة إلى عملية برلين.

وتستجيب إيطاليا للشواغل الإنسانية من خلال مساعدة الحكومة الليبية على التخلص من خطر الألغام الأرضية والفخاخ المتفجرة في طرابلس وحولها.

وأود أن أثير أربع نقاط موجزة.

أولاً، يجب أن يتوقف كل تدخل أجنبي في ليبيا ينتهك حظر الأسلحة. وتحقيقاً لتلك الغاية، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. وقد أيدت إيطاليا دوماً تعزيز الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي، وهي مصممة على ضمان أن تكون العملية متوازنة ومراعية للنزاع. وندعو جميع البلدان إلى التعاون بإخلاص لوقف جميع عمليات نقل الأسلحة جواً أو براً أو بحراً. ويجب أن تقتزن البيانات العامة بالتزامات ملموسة.

ثانياً، ينبغي أن نتوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار. وأي اتفاق ينبغي أن يُبرم في إطار عملية برلين. ونؤيد تأييداً كاملاً المفاوضات التي تجري بوساطة الأمم المتحدة في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تكون على استعداد لتأييد اتفاق لوقف إطلاق النار في إطار عملية برلين، بما في ذلك - كما أشار إلى ذلك الوزير ماس - من خلال تعريف "منطقة مجردة من السلاح"، مما سيساعد على نزع فتيل التوترات والحد من الوجود العسكري في المنطقة.

ثالثاً، ينبغي أن نستأنف فوراً الحوار السياسي بغية التوصل إلى حل سياسي شامل تماماً يتولى زمامه الليبيون. لقد أحطنا علماً بمبادرة القاهرة والاتفاق بين رئيس مجلس النواب صالح والجنرال حفتر، ولكن يجب أن نسعى جاهدين لإيجاد حل سياسي شامل تماماً وبقيادة ليبية.

رابعاً، يجب علينا التوصل إلى استعادة إنتاج النفط فوراً. ونحن على استعداد لدعم "الحل الليبي" من أجل توزيع أكثر إنصافاً وشفافية للموارد المالية. وفي هذا الإطار، فإن اقتراح رئيس مجلس إدارة مؤسسة النفط الوطنية الليبية، صنع الله، يمضي في الاتجاه الصحيح.

وبعد مرور ستة أشهر على عقد المؤتمر، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تتمثل في الالتزام بتعهدات برلين. وأنقل إلى المجلس شعور إيطاليا بالإلحاح في تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام في ليبيا. وأدعو جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع البلدان إلى العمل من أجل تحقيق هدفنا المشترك: تحقيق الاستقرار في ليبيا لمصلحة الشعب الليبي.

بيان وزير الخارجية والتعاون الأفريقي وشؤون المغتربين المغاربة في المغرب، ناصر بوريطة

أود في البداية أن أهنئ ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر .
وإذ نجتمع اليوم فلا يزال تدهور الوضع في ليبيا مستمرا. وأرجو أن نتقوا بأن هذا أمر أحمل عبئه
في كل ثانية من حديثي. وسأتوخى الإيجاز.
وأود أن أشاطر المجلس منظور بلدي، المملكة المغربية، من خلال ثلاث رسائل رئيسية. الأولى
منها رسالة مثيرة للقلق.

ولم يتحسن الوضع خلال فترة مرض فيروس كورونا. وبينما انشغل الجميع بمحاولة التغلب على
تحديات الجائحة، ازداد تدهور الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا.
وقتل في عام واحد 2 356 شخصا من بينهم 400 مدني. وعلى الصعيد الإنساني، لا يزال عدد
المشردين مرتفعا باستمرار. في ليبيا هناك أكثر من 400 000 مشرد داخليا ونحو 50 000 لاجئ
وطالب للجوء.

وعلى الصعيد الاقتصادي يقدر انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 58.7 في المائة في
عام 2020. ومن المتوقع أن تصل الزيادة في معدل التضخم إلى 22 في المائة.
وكذلك تبعث الحالة الأمنية على الجزع حيث توجد في الميدان جماعات مسلحة ومليشيات وأطراف
إرهابية خارجة عن السيطرة.

أنتقل إلى رسالتي الثانية التي هي تعبير عن خيبة الأمل. فحسن النية الدولية لا جدال فيه، ولكن
لم تتوفر بعد الإرادة السياسية الدولية.

وهناك بالفعل توافق في الآراء على صعيد المجتمع الدولي بأسره على ضرورة المضي قدما وإحراز
تقدم في ليبيا. ونحن نجتمع اليوم لتجديد هذا التوافق في الآراء وإعادة تأكيده.

ولكن لنكن واقعيين وعمليين في التصدي لبعض المسائل الأساسية. فهل تساعد كثرة المبادرات في
حل هذا النزاع؟ وألا تستبعد بعضها بعضا؟ وأليست لها أثر عكسي على ما نسعى إليه بحماس - أي إطالة
أمد وضع لا يمكن السيطرة عليه؟

ولا ينبغي اعتبار ليبيا عملا دبلوماسيا مربحا - "ولعا بالتجارة الدبلوماسية". ولكن الحقيقة أن ليبيا
أصبحت ساحة للتنافس الخارجي حيث تخوض بعض القوى الأجنبية حربا بالوكالة، مما يسبب مصاعب
إضافية على أشقائنا الليبيين. ولا يساعد التدخل الأجنبي بأي حال الأطراف الليبية على تجاوز المصالح
الضيقة ومواجهة تحدي بناء مستقبل أفضل لليبيا بطريقة جماعية.

وبالطبع، يتعين علينا الوعي بالأهداف المتباينة والقيم المختلفة وتباين هياكل القوة لدى مختلف
الجهات الفاعلة. ولكن، أولا وقبل كل شيء، فنتحلى بالجرأة ولنلتزم بالأهداف المحددة لتهيئة الظروف
المناسبة لإجراء مناقشات بين الليبيين.

وتتعلق رسالتي الثالثة والأخيرة بالدعوة إلى التعبئة. هناك توافق في الآراء على صعيد المجتمع الدولي على ضرورة المضي قدما وإحراز تقدم في ليبيا. وينبغي أن نعقد العزم على ترجمة توافق الآراء هذا إلى نتائج عملية وملموسة.

والمملكة المغربية على اقتناع تام بأن الحل الدائم للأزمة الليبية يتمثل في الحل السياسي وليس العسكري. وهو حل يجب أن يأتي من الليبيين أنفسهم، حل يكفل وحدة ليبيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية، حل محمي من التأثيرات والمخططات الأجنبية، بما في ذلك التدخل العسكري.

وقد لا يكون الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات، المغرب في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 اتفاقا مثاليا. ولكن لم يطرح بعد على الطاولة بديل آخر له. وينبغي تعديل أحكامه وتحديثها في ضوء التطورات التي حدثت في الميدان. ويتعين على الأطراف الليبية أن تفعل ذلك. وتتمثل مسؤوليتنا في تشجيع تلك الأطراف ومساعدتها على تحقيق مسعاها الوطني.

ونرى أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أداة هامة في ذلك الصدد، مع إمكانية زيادة تحسينها وتعزيزها وإعادة هيكلتها.

وليبيا ليست جارة للمغرب فحسب، بل هي بلد شقيق أيضا نشاطر معه تاريخا ومصيرا مشتركين فضلا عن الروابط والمصالح المشتركة. وبالنسبة لنا فإن ليبيا ليست مجرد مسألة دبلوماسية لأن استقرارنا وأمننا يعتمدان على الوضع في ليبيا.

بيان الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوسيب بوريل فونتيليس

أتوجه إليكم بالشكر الجزيل السيد الرئيس - العزيز هايكو - على دعوة الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا. لقد تسبب النزاع الذي طال أمده في ليبيا في معاناة هائلة لجميع الليبيين، وأصبح يشكل تحدياً كبيراً للمنطقة وللمجتمع الدولي في نهاية المطاف.

ونرى بصفتنا الاتحاد الأوروبي أن الوقت قد حان لوضع حد لهذا النزاع العسكري المجاور لنا وإدارة عملية انتقالية مناسبة في ليبيا. ويجب أن نحافظ على البلد، ليبيا باعتبارها شريكاً موحداً ومستقراً ومزدهراً وموثوقاً به للجميع.

وتجمع هذه الجلسة جميع البلدان التي لديها القدرة، بشرط التزامها حقاً، على المساهمة في عملية الانتقال السياسي في ليبيا. وتعهدنا جميعاً بالتزامات قوية في مؤتمر برلين في كانون الثاني/يناير. وقد حان الوقت الآن لترجمة أقوالنا هذه إلى أفعال ملموسة. ويتعين علينا العمل بصورة جماعية تحت القيادة القوية للأمم المتحدة، من أجل التنفيذ الفعلي للنتائج الختامية لمؤتمر برلين التي قبلها الجميع.

ويجب وقف الاستقطاب الذي حول ليبيا إلى مسرح للحروب بالوكالة. وتؤدي الإجراءات التي تدعم أحد الطرفين الليبيين أو ذلك إلى تأجيج النزاع ويشكل بعضها استفزات واضحة. وتتعارض المبادرات الأحادية الجانب مع روح الحوار الدولي التوافقي الذي تحتاج إليه ليبيا بشكل عاجل والذي يتعين علينا تشجيعه.

ويجب علينا استئناف تعهداتنا في برلين بدءاً بإنفاذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، والذي يستمر انتهاكه للأسف من جميع الأطراف كل يوم في إفلات تام من العقاب، كما سمعنا من الأمم المتحدة وعلى النحو الذي ذكره السيد هايكو. ويتعين علينا بذل جهد جماعي لإعادة الأطراف الليبية إلى طاولة المفاوضات بدءاً من محادثات لجنة 5+5 العسكرية التي تقودها الأمم المتحدة بهدف الوصول إلى اتفاق على وقف دائم لإطلاق النار. ونؤيد مبادرة نزع سلاح النزاع في المناطق حول سرت والجفرة.

ونواصل نحن الاتحاد الأوروبي أداء دورنا. وقد واصلت التزام الاتحاد الأوروبي القوي بعملية برلين فضلاً عن احترام وتنفيذ ما اتفقنا عليه جميعاً. وأطلقنا لذلك السبب عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، التي تضطلع بمهام أساسية لتنفيذ حظر الأمم المتحدة على الأسلحة ووقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا، فضلاً عن مراقبة أنشطة تهريب النفط. إننا نقدر بالتقارير بانتظام إلى فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة على أساس الولاية التي أناطها بنا مجلس الأمن. ومن الواضح أيضاً أن مراقبة تدفق الأسلحة إلى ليبيا تتطلب اتخاذ إجراءات تتجاوز المجال البحري. ولكن ينبغي للمجلس أن يوسع نطاق الولاية لتحقيق ذلك.

وبوصفنا الرئيس المشارك للمجموعة الاقتصادية، نأمل أيضاً في إيجاد حل مستدام لاستغلال الموارد النفطية في ليبيا، وهي مسألة رئيسية في النزاع ترتبط ارتباطاً مباشراً بازدياد الوجود في سرت. وهذا أمر بالغ الأهمية؛ فكل المساعدات الأوروبية لليبيا تعادل عائدات النفط التي يمكن أن تدرها ليبيا في أسبوع واحد.

وسنستضيف في وقت لاحق من هذا الشهر لجنة المتابعة الدولية المقبلة بشأن ليبيا، حيث يمكن أن تستمر هذه المناقشات.

وعلىنا أن نعمل معاً من أجل تحقيق هذه الأهداف، وأن نوقف كل تدخل يؤجج النزاع، وأن نوحّد جهودنا لدعم عملية شاملة، يملكها الليبيون ويقودونها، تؤدي إلى حل سياسي.

بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط

تقدر جامعة الدول العربية تقديراً عالياً مبادرة ألمانيا بعقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا الفرصة للنهوض بالصلة بين عملية برلين ومجلس الأمن في معالجة الحالة في ليبيا.

وما زلنا ملتزمين تماماً بتنفيذ مخرجات مؤتمر برلين برمتها، بما في ذلك بصفتنا الرئيس الحالي للجنة المتابعة الدولية والرئيس المشارك لفريقها العامل السياسي.

ونحن جميعاً ندرك تعقيدات النزاع والتحديات التي نواجهها في حله. وقد تفاقمت هذه الصعوبات بسبب التدخلات العسكرية الخارجية المستمرة في الميدان، والتجاهل المستمر لحظر الأسلحة، والنشر المتواصل للمرتزقة الأجانب في ساحة المعركة. إن هذا التدخل المفتوح في إحدى دولنا العربية الأعضاء أمر غير مقبول. ولا يزال موقفنا ثابتاً وواضحاً - كما ورد مرة أخرى خلال الاجتماع الوزاري الطارئ لجامعة الدول العربية قبل أسبوعين - في الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وانسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي الليبية.

لقد صُممت عملية برلين أساساً لدعم تلك الالتزامات، ومع ذلك فهي تظل موضع انتهاكات منهجية، كما هو الحال بالنسبة لقرارات المجلس نفسه. يجب أن تتغير هذه الدينامية الخبيثة إذا أردنا أن نتاح لنا أي فرصة لإعادة ليبيا إلى المسار المؤدي إلى حل سياسي شامل للنزاع.

إن خارطة الطريق المعروضة علينا واضحة. وقد تم الاتفاق عليها في برلين وأقرها المجلس في القرار 2510 (2020). كما أن إعلان القاهرة قد منحها زخماً إضافياً في الآونة الأخيرة. ويجب أن تركز أولويتنا الفورية على تخفيف حدة الحالة في الميدان، ولا سيما حول سرت. ويجب أن نواصل الضغط على حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي للمشاركة في مفاوضات 5+5 والتوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة. ويجب أن نساعد الأطراف والجهات المعنية الليبية في إعادة إطلاق عملية سياسية شاملة لإنهاء المرحلة الانتقالية في ليبيا. ونسلم أيضاً بالحاجة الملحة إلى استعادة إنتاج ليبيا من النفط، تحت سلطة المؤسسة الوطنية للنفط، لصالح جميع الليبيين مع وضع ترتيبات للاستفادة المنصفة والشفافة من الإيرادات.

ويجب أن تظل جميع هذه المسارات بقيادة ليبية بالكامل وبملكية ليبية، تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبدعم كامل من المجتمع الدولي. ولا يمكن لها أن تنجح إلا في بيئة خالية من جميع أشكال التدخل من جانب جهات خارجية وفي ظل التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة غير الشرعية والمليشيات.

وستواصل الجامعة العربية مرافقة الأطراف الليبية في السير على هذه المسارات الأمنية والسياسية والاقتصادية الثلاثة بما يضمن سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية. وما زلنا نعارض تماماً أي محاولة لتحويل ليبيا إلى مسرح آخر للمغامرات العسكرية الخارجية أو ترسيم أراضيها لتحويلها إلى مناطق نفوذ أجنبي. ويجب أن يكون هدفنا النهائي هو تمكين الشعب الليبي من إنشاء مؤسساته الوطنية الدائمة والموحدة والمشروعة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، ولا يمكن إجراؤها إلا في إطار قانوني ودستوري متفق عليه وفي بيئة سياسية مواتية وفي ظروف أمنية مواتية.

وندعو جميع المشاركين في برلين إلى الالتزام مجدداً بتلك الأهداف، قولاً وفعلاً، ونحث أعضاء المجلس على الاتحاد في ممارسة مسؤوليتهم، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، لانتشال ليبيا من هذه الهاوية الخطيرة.

بيان الممثلة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، لانا نسبية

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذا الحق في الرد. وسأوجز على الرغم من أن الممثل الليبي تحدث مطولاً إلى حد ما في اتهاماته التي وجهها، كما أعتقد، إلى كل الجهات الفاعلة البناءة تقريباً في المجتمع الدولي. ونأسف لأن ممثل ليبيا قام بمحاولة لتقويض هذه الجلسة نظراً للطابع البناء لها تحت قيادتكم.

وقد أوضح وزير خارجيتنا، السيد قرقاش، في بيانه في وقت سابق أن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤيد باستمرار التوصل إلى حل سياسي شامل ودائم للأزمة الليبية، وأن جهودها كانت دائماً وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وما زلنا نؤيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة للعمل مع الطرفين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار واستئناف العملية السياسية.

وأشعر أنه يجب علي أن أقول هذا مرة أخرى هنا تسجيلاً للموقف بسبب الاتهامات التي وجهت إلى بلدي. نعم، يجب أن يأتي الحل من الشعب الليبي، لكن هذا يشمل كل الشعب الليبي لا قلة مختارة.

إن التقدم في ليبيا سوف ينطوي بالضرورة على تنازل صعب من قبل جميع الأطراف في ليبيا والاعتراف بأن أي آمال في تحقيق نصر عسكري هي وهم.

ونؤكد من جديد التزامنا تجاه ليبيا وبناتج مؤتمر برلين، ونحث الآخرين على التعهد بنفس الالتزام هنا اليوم لأن ضمان السلام والاستقرار في ليبيا في الأجل الطويل - وقد سُئلت عن سبب اهتمام بلدي بالجلوس إلى هذه الطاولة - هو مصلحة أساسية للسلام والأمن في المجتمع الدولي بأسره.

بيان وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في تشاد، أشتا صالح دامان

[الأصل بالفرنسية]

ترحب تشاد بعقد هذه الجلسة الوزارية الهامة لمجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيا عن طريق التداول بالفيديو وتشكر ألمانيا على اتخاذها تلك المبادرة.

وتشير تشاد مع الأسف إلى أن أطراف النزاع، بدعم من دول كبرى أجنبية تشتبك بالوكالة في المسرح الليبي، تواصل التشجيع على تصعيد العنف في انتهاك للالتزامات التي تم التعهد بها في إطار مؤتمر برلين المعقود في 19 كانون الثاني/يناير.

وفي مواجهة هذا التصعيد العسكري الخطير، الذي يمكن أن تترتب عنه عواقب إقليمية خطيرة للغاية، تدعو تشاد مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في إنفاذ حظر الأسلحة ووضع حد للتدخل الخارجي واللجوء إلى المرتزقة والمقاتلين الأجانب.

إن استمرار الاشتباكات المميتة على خلفية تنافس الدول الكبرى الأجنبية وتزايد استخدام الميليشيات والمرتزقة والقوات الخارجية المساعدة، لا يؤدي إلا إلى تفاقم العنف وتفاقم الحالة الإنسانية. ولا بد من إضافة شبح جرائم الحرب المحتملة إلى هذا الأمر بعد اكتشاف المقابر الجماعية المروعة أثناء استعادة المدن من جانب هذا المعسكر أو ذاك.

تدعو تشاد جميع الأطراف الليبية المعنية إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والدخول في مفاوضات من أجل وقف دائم لإطلاق النار، بهدف تعزيز عملية حوار شامل للجميع تفضي إلى مصالحة وطنية حقيقية بما يخدم مصالح الشعب الليبي على أفضل نحو.

إن تشاد مقتنعة بأن حل الأزمة الليبية سياسي وليس عسكريا، وأن هذا الحل يجب أن يكون نتيجة تفاهم بين الليبيين أنفسهم. ويتمثل دور المجتمع الدولي في مساعدتهم على تحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا الصدد، تؤكد تشاد الحاجة الملحة إلى التعبئة القوية من جانب الأمم المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة لليبيا، من أجل استئناف الحوار بين جميع الأطراف الليبية من دون أي استثناء.

ويجب أن يكون الحل الدائم للأزمة الليبية شاملا للجميع، وأن يأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد الاجتماعية والإقليمية والسياسية للمجتمع الليبي بكل تنوعاته. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن أفضل محفل للسماح لليبيين بالتخاطب هو المنتدى الشامل للحوار داخل ليبيا، الذي عُهد إلى الاتحاد الأفريقي بتنظيمه.

وثمة حاجة ملحة لأن تتفق الجهات الفاعلة على خريطة طريق توافقية إلى حد كبير، تؤكد على المصالحة الوطنية، ووحدة البلد، واستعادة سلطة الدولة. ويجب أن تشمل خريطة الطريق هذه أيضا نزع سلاح الميليشيات وإدماجها في مؤسسات الدولة أو الحياة الاجتماعية، وتفكيك جماعات المرتزقة والجماعات الإرهابية الموجودة في ليبيا، وانسحاب المقاتلين الأجانب.

وفي هذا الصدد، تدعو تشاد جميع الأطراف الليبية المعنية إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والدخول في مفاوضات من أجل وقف دائم لإطلاق النار بهدف إجراء عملية حوار شامل للجميع تفضي إلى مصالحة وطنية حقيقية، بما يخدم مصالح الشعب الليبي على أفضل نحو.

بيان نائب وزير خارجية تركيا، سيدات أونال

أشكر الرئاسة الألمانية على تنظيم هذه الجلسة.

لقد مر ما يقرب من 10 سنوات على تعبير الليبيين عن رغبتهم في الحرية والديمقراطية. إن سعي الشعب الليبي إلى الديمقراطية الذي بدأ مع ثورة شباط/فبراير 2011 لا يزال مستمراً بلا كلل، وتطلعاته نابضة بالحياة.

إن محاولات إحياء نظام استبدادي لن تؤدي إلا إلى المزيد من زعزعة الاستقرار في ليبيا والمنطقة بأسرها. وقد مر أكثر من عام على شن اللواء حفتر عدوانه على حكومة الوفاق الوطني، الحكومة الشرعية الليبية التي أقرها مجلس الأمن.

ومنذ البداية، أعلنت تركيا موقفها بصوت عال وواضح: لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في ليبيا. وقد دعمنا باستمرار الجهود الدولية وأسهمنا فيها - سواء في روما، في الصخيرات، في المغرب، في باريس، في موسكو، أو في برلين - من أجل إحياء عملية سياسية بقيادة ليبية تحت رعاية الأمم المتحدة. ولا يمكن إحرار التقدم في عملية سياسية حقيقية وقابلة للاستمرار إلا بعد التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في البلد.

وعلى الرغم من الأحكام الصريحة للقرار [2259 \(2015\)](#)، فقد تورطت جهات فاعلة كثيرة مع الكيانات الموازية في ليبيا. وقد كان هذا الموقف بمثابة ترخيص لحفتر لمواصلة عدوانه على الحكومة الشرعية، ورفض الاتفاق السياسي الليبي، بل وإعلان ديكتاتوريته العسكرية. إن وضع المعتدي على قدم المساواة مع الحكومة الشرعية التي اعترفت بها الأمم المتحدة هو تصرف خاطئ يؤدي إلى نتائج عكسية. ويجب تصحيح هذا الخطأ الجسيم.

وفي حالة مؤيدي حفتر، فإن تقديم الدعم السياسي والعسكري السافر إلى أمير الحرب ذلك، سعيًا لتحقيق أهداف هدامة ضد الحكومة الشرعية يتنافى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويضر بالسلام والاستقرار في ليبيا وخارجها. إن إلقاء اللوم على تركيا، كما فعلت بعض البلدان خلال هذه الجلسة، مع العمل في نفس الوقت على تحقيق أغراض تتعارض مع العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، يرقى إلى مستوى النفاق ولا يمكن قبوله.

وأي مبادرة من جانب واحد تُتخذ في غياب الحكومة الشرعية هي مبادرة محكوم عليها بالفشل ولا يمكن أن تقضي إلى عملية سياسية. ويوفر إطار برلين الهيكل اللازم للمحادثات الجارية بين الأطراف الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وثمة قصور رئيسي آخر يتعلق بعملية إيريني التي تنفذها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، والتي أطلقت بدون إجراء المشاورات الواجبة مع حكومة الوفاق الوطني. وفي بيئة يحصل فيها حفتر على كل ما يحتاجه من أسلحة ودعم بري وجوي، فإن العملية لا تعاقب من الناحية العملية سوى الحكومة الشرعية. ولا بد من معالجة تلك المسألة. وفي هذا السياق، فإن الادعاءات الفرنسية بشأن طبيعة الحادث الذي وقع بين سفننا هي ببساطة ادعاءات لا أساس لها من الصحة.

وتعتبر تركيا أن دعم حكومة الوفاق الوطني في مساعيها الرامية إلى حماية الشرعية وحياة المدنيين هو التزام دولي. وبمساعدة تقنية وتدريبية قدمناها بناء على طلب الحكومة، تمكنت حكومة الوفاق الوطني من الحفاظ على التوازن في الميدان، وتم منع حدوث أزمة إنسانية أكبر.

ويشكل الحصار غير القانوني المستمر المفروض على النفط قضية أخرى ذات أهمية حاسمة بالنسبة للشعب الليبي. وقد خسرت ليبيا أكثر من 6 بلايين دولار منذ كانون الثاني/يناير الماضي بسبب الحصار النفطي الذي دام سبعة أشهر. وينبغي رفع هذا الحصار وإعادة السيطرة على المنشآت النفطية إلى المؤسسة الوطنية للنفط.

إن اكتشاف مقابر جماعية في مدينة ترهونة تذكير كئيب بنطاق الفظائع والمعاناة الإنسانية في ليبيا. ويجب أن يمثل ذلك تنبيهاً لجميع الأطراف التي تعاوضت عن عدوان حفتر أو أيدته بدرجات متفاوتة. ويجب على المجتمع الدولي والمنظمات ذات الصلة أن تتخذ خطوات عاجلة للتحقيق في هذه المسألة.

ومن ثم فإننا نرحب بقرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية نشر بعثة لإجراء تحقيقات ميدانية. ومن المتوقع أيضاً أن يسفر قرار مجلس حقوق الإنسان بإنشاء بعثة لتقصي الحقائق إلى ليبيا عن تحقيق نتائج في هذا الشأن الهام.

إن الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي وضعتها ميليشيات حفتر في الأحياء قبل انسحابها هي طريقة وحشية أخرى لترويع المدنيين. ويجب التحقيق في جرائم الحرب تلك ومحاسبة جميع مرتكبيها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجدداً التزام تركيا بالمساعدة على التوصل إلى حل سياسي مستدام في ليبيا. ولهذا الغرض، سنواصل إسهاماتنا في آليات المتابعة في برلين والأفرقة العاملة.

بيان الممثل الدائم لجمهورية الكونغو لدى الأمم المتحدة، ريمون سيرج بالي

اسمحوا لي في البداية أن أهنيء ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وأن أنقل إليكم، سيدي، أحر تحيات نظيركم، جون كلود غاكوسو، وزير خارجيتنا، الذي لم يتمكن نتيجة ظروف طارئة من المشاركة في هذه المناقشة الهامة.

وأود أن أعرب، باسم فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو ورئيس اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي، عن امتنان وفد بلدي الصادق للدعوة الموجهة إلى الكونغو للمشاركة في جلسة اليوم بشأن الحالة في ليبيا.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن عميق تقديرنا للمستشارة أنجيلا ميركل على التزامها طوال عملية برلين. وكان لمؤتمر برلين الذي عقد في 19 كانون الثاني/يناير أهمية حاسمة، حيث فتح الطريق أمام جميع الأطراف الدولية المعنية المشاركة في عملية السلام في ليبيا لكي تتكلم بصوت واحد. وفي تلك المناسبة، التزمت تلك الأطراف جميعا بالامتنال لحظر الأسلحة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا.

وكما أكد رئيس اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا في ملاحظاته الافتتاحية خلال اجتماع اللجنة المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير، عقب مشاركته في مؤتمر برلين التاريخي، فقد ولد المؤتمر زخما للتنفيس عن المظالم، وأقر بالدور الحاسم لأفريقيا. فليبيا بلد أفريقي وعضو في الاتحاد الأفريقي. وبالتالي، ما فتئت أفريقيا تقوم بدورها في الأزمة الليبية.

وفي ذلك المسعى، أود أن أنوه بالالتزام الجدير بالثناء للأمين العام، أنطونيو غوتيريش، بالعمل في شراكة مع الاتحاد الأفريقي - وبالتحديد مع لجنة الاتحاد الأفريقي - وأدعوه إلى العمل جاهدا على تعيين ممثله الخاص.

وللأسف، فإن للحرب الدائرة في ليبيا عواقب إنسانية وخيمة. فقد حول تدخل القوى العالمية والإقليمية النزاع الليبي إلى حرب دولية بالوكالة. وأصبحت ليبيا ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية والمرتبقة من مختلف المواقع.

وبالنيابة عن فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو ورئيس اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي ورئيس فريق الاتصال التابع لها، أنقل رسالة مفادها أن ولاية اللجنة، على النحو المبين في خريطتها للطريق، إنما تجسد الموقف الثابت للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في ليبيا والذي يتماشى مع نتائج مؤتمر برلين.

وبناء على ذلك، تدعو اللجنة إلى التنفيذ العاجل لوقف فوري لإطلاق النار في ضوء مرض فيروس كورونا وإلى الامتنال الصارم لحظر توريد الأسلحة واستئناف المفاوضات السياسية مع تمثيل أوسع ونزع سلاح الجماعات المسلحة وإحياء عملية القاهرة وعقد منتدى للمصالحة في أديس أبابا، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي من أجل مناقشة خريطة الطريق إلى الانتخابات العامة. ولكي نتصدى بنجاح لهذه التحديات، فإن وحدة المجلس أساسية ويجب أن ينتهي التدخل الأجنبي.

وتواصل اللجنة المختصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، في إطار شراكة وثيقة مع الأمين العام، دعم نهج سياسي يشمل جميع الليبيين بهدف إنهاء هذا النزاع، الذي لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري له. وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته وتكرر تأكيد التزامها بالاضطلاع بدورها، في انسجام مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وعلى أساس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في برلين.

بيان الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، طاهر السني

[الأصل بالإنكليزية والعربية]

يسرني في البداية، معالي الوزير ماس، أن تشاركنا هذه الجلسة المهمة، وأتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة تولي بلدكم رئاسة المجلس هذا الشهر. كما أتقدم بالشكر للأمين العام على بيانه، وللسيدة ستيفاني ويليامز على جهودها في قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وننتهز هذه المناسبة لشكر ألمانيا والسيدة أنغيلا ميركل على حرصهما ومحاولاتهما الجدية لإيجاد توافق دولي وحل سلمي للأزمة الليبية.

تأتي أهمية لقاء اليوم، وبحضور كل هذه الدول، كمناسبة جيدة للإعلان الرسمي على فشل المغامرة التي أسماها المعتدي "الجهاد والفتح المبين". فالיום نعلن الوفاء بوعدنا عندما قلنا إن الغازي لن يدخل طرابلس. ويفضل جيشنا الوطني وقواتنا المسلحة، نعلن انتصار عملية "بركان الغضب"، انتصار دعاة الدولة المدنية الديمقراطية وإنهزام مشروع عسكري الدولة وصمود طرابلس الرمز، رمز الصمود، ضد مؤامرات الثورات المضادة ومن يدعمهم، ليس في ليبيا فحسب بل نيابة عن شعوب المنطقة بأكملها.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن ليبيا تشهد منذ عام 2011 محاولات من عدة دول للسيطرة عليها ونهب ثرواتها وتمزيق نسيجها الوطني - قوى خارجية استغادت من الأحداث لخلق الفوضى وتصفية الحسابات على أرضنا. وقد أُستغل لتحقيق ذلك ضعاف النفوس لتمير خطط تلك الدول لقتل حلم التحول الديمقراطي الذي يطمح إليه الليبيون.

واليوم، نستمتع لإحاطات دولكم، والمواطن الليبي يتساءل؛ أتحدثون الآن عن التسوية السياسية والحوار؟ أين كنتم منذ أكثر من عام عندما كانت القذائف تهال على رؤوس الأبرياء، وقُتل آلاف المدنيين من أطفال وشباب ونساء وقصفت البنى التحتية وشُردت مئات الآلاف؟ كل هذه الانتهاكات وجرائم الحرب حدثت أمام أعينكم؟ فماذا فعلتم؟ وماذا جنينا من هذه المغامرة الدموية والتي أطلقها انقلابي مهووس بالسلطة؟ نستمتع اليوم إلى دعوات العقل والحكمة والحوار، ومن من؟ من دولٍ كانت وما زالت تدعم المعتدي في الخفاء والعلن وأفشلت مسارات حوار الأمم المتحدة وجهود المبعوث السابق، غسان سلامة، الذي عبر في لقاء منذ أيام مع مركز الحوار الإنساني، وبعد تحرره من قيود بيروقراطية الأمم المتحدة، عن غضبه وتكلم عن "نفاق" بعض الدول، وأقتبس: "لقد طُعن في الظهر من جانب غالبية أعضاء مجلس الأمن الدولي ... ولم أعد أملك أي دور، ففي اليوم الذي هاجم فيه حفتر طرابلس، حظي بدعم غالبيتهم، في حين كنا نتعرض للانتقاد في ليبيا لأننا لم نوقفه ... إن دولاً مهمة لم تكتف فقط بدعم حفتر، بل تواطأت عمداً ضد عقد المؤتمر الوطني في غدامس".

ثم نسمع من يقول؛ ليس هناك حل عسكري للأزمة الليبية. إن كان هذا كلام مبعوث الأمم المتحدة السادس إلى ليبيا، كيف لنا أن نثق في نية المجتمع الدولي بتحقيق حل سلمي وبمصداقيته مستقبلاً؟

لقد سئم الليبيون وشعوب العالم سياسة الكيل بمكيالين. فقد أصبحت منظمة الأمم المتحدة، التي يمر على إنشائها 75 عاماً، منهكة وعاجزة، ومجلس الأمن مجرد ساحة لجدال البيانات والتصريحات والتتديدات الجوفاء. لذا، لا مفر من إصلاحها إصلاحاً حقيقياً وجذرياً.

فماذا تريدون من أدلة وبراهين ووقائع على جرائم وانتهاكات المعتدي وداعميه، والموثقة في تقاريركم وفي تقارير المحكمة الجنائية الدولية؟ وماذا عن ما تم الكشف عنه مؤخراً بعد دحر العدوان من مقابر جماعية في مدينة ترهونة، حيث وجدت جثث أطفال ونساء وشباب منهم من دفنوا أحياء، وصلت لأكثر من 220 جثة حتى الآن؟ وماذا عن ما زرع من عبوات ناسفة وألغام في بيوت المواطنين جنوب طرابلس، ما أسفر حتى اليوم، وبشهادة بعثة الأمم المتحدة، عن مقتل قرابة 80 مواطناً، في عمل جبان قامت به مليشيات حفتر ومرترقته، لا يختلف عما قامت به عناصر تنظيم داعش الإرهابي في سرت؟ وما زال هناك من يرى في مجرم الحرب هذا شريك سلام! وفي هذا الإطار، نشكر مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية على موافقتها لطلبنا بإرسال فرق تحقيق في هذه الانتهاكات.

ماذا تريدون من أدلة وبراهين على وجود تشكيل دولي من المرتزقة سواء الذين يتبعون شركة فاغنر الروسية أو سودانيين وتشاديين وسوريين وغيرهم، يعملون بإمرة مجرم الحرب وأعدائه؟ أعتقد أن الليبيين والعالم قد شاهدوهم وأرتالهم صوتاً وصورة وهم يهربون من مواقعهم جنوب طرابلس وكيف تم إجلاؤهم على عجل من مطار بني وليد بعد أن تيقنوا أن هزيمتهم حتمية. ونجدهم في وضوح النهار يتمركزون في الشرق الليبي ويحتلون الحقول والموانئ النفطية.

لذا، نكرر طلبنا لضرورة سحب الدول المعنية مواطنيها ومحاسبتهم ومن مولهم، وإلا فإنها تعتبر شريكة في هذه الانتهاكات والجرائم، وعلى مجلس الأمن فرض عقوبات فورية على هذه الكيانات والأفراد. وفي هذا الصدد نود أن نشكر الحكومة السودانية التي ألقت القبض، منذ أيام، على أكثر من 120 مرتزقا كانوا يحاولون التسلل للقتال في ليبيا.

نذكر الممثل الروسي رداً على كلامه بأنه ربما لا يوجد جنود روس نظاميون في ليبيا ولكن هناك شركة فاغنر روسيا وهناك مواطنون روس يعملون بها، وعلى الحكومة الروسية سحبهم فوراً.

يسأل الليبيون عن سبب مشاركة بعض الدول في المحافل الدولية لنقاش الشأن الليبي، فمثلاً ما علاقة الإمارات لتناقش مصير ليبيا؟ هل هي دولة جوار؟ دولة متوسطة؟ أم عضو في مجلس الأمن؟ إن كانت حقاً لا تتدخل في شؤوننا كما تدعي لماذا نتسابق للجلوس في كل اجتماع يخص ليبيا؟ وتستقبل الانقلابيين على الشرعية على أرضها وتوفر لهم المنابر الإعلامية للتحريض على الحرب، وتقدم لهم المال وأحدث الأسلحة لدعم اعتداءاتهم، بل ظهر ضباطهم مؤخراً في تسجيلات مرئية وهم يدرسون مليشيات حفتر على استخدام منظومة "باننسير" الروسية (Pantsir-S1)، فهل ليبيا تشكل تهديداً لأمنها القومي؟ إن الإمارات متورطة في دعم محاولة الانقلاب الفاشلة في ليبيا بما لا يدعو للشك، وتهدد الأمن والسلم الدولي في عدة بقاع، ولم تستطع إلى اليوم تنفيذ ما ورد في التقارير الأممية ضدها، ولم نعد نقبل وجودها في حواراتنا السياسية

ونسلم اليوم وزير خارجية الإمارات يتحدث عن احترام قرارات مجلس الأمن وكأنه لا يعي حجم الأسلحة والدعم التي يرسلها للمعتدي.

وفي هذا الصدد نطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأن يقتصر نقاش الملف الليبي دولياً فقط على الفاعلين والمعنيين من دول الجوار والدول المتوسطة والدول الأعضاء في مجلس الأمن، وإلا فسنتطلب إضافة دول أخرى أكثر أهمية لنا ولتوازن نقاشات الملف الليبي.

و في نفس السياق نستغرب تصريحات بعض الدول أنها ضد التدخلات الخارجية، وتدعو للحفاظ على سيادة ليبيا وأراضيها وتدعم القرارات الأممية وتسوّق لمبادرات أحادية غير واقعية وفي غياب الأطراف المعنية، وفي نفس الوقت نسمع تصريحات وتهديدات بالتدخل المباشر، كما حدث من الحكومة المصرية، وتحديد رئيسها خطوطا حمراء داخل أراضيها، وتهديدات بتسليح شباب قبائلنا لمحاربة أخوتهم داخل ليبيا بحجة أمنها القومي. نحن نندد ونرفض تماماً هذه التهديدات ونذكر الجميع بأن دعمكم لحفتر هو الذي هدد الأمن والسلم الدوليين واستقرار المنطقة وأوصلنا إلى ما نحن فيه اليوم. ونحن سنواجه أي اعتداء بحزم وقوة، وإن أمن مصر القومي من أمن ليبيا، ولا يمكن أن تعزل ليبيا في إقليم على حدودكم. إن سياساتكم الداخلية هي شأنكم ولم نتدخل فيه، ولكنه ليس نهجنا ولن يطبق عندنا، وليبيا لا تحكمها مجموعة قبلية كما يتم تسويقه، بل قبائلنا هي قاعدتنا الثقافية والاجتماعية التي نقدرها ونعزز بها، ولن نتجح محاولات زرع الفتنة بيننا ونذكر الوزير المصري بأننا نحن من حررنا سرت من الإرهاب بعملية البنيان المرصوص الذين تصفونهم بالإرهابيين والمتشددين، نحن الذين ثأرنا للمواطنين المصريين الذين دُبحوا هناك وأعدنا جثثهم إلى أهاليهم، وليس قوات حفتر التي سهلت مرور هذا التنظيم من درنة أمام عينيه.

إن استمرار العمليات العسكرية التي تهدف إلى تطهير كامل التراب الليبي من الانقلابيين والمليشيات والمرتقة، هي مسألة سيادية تعود إلى الدولة الليبية وحكومتها وواجبنا الوطني، ونحن فقط من لدينا الحق في تحديد زمان ومكان انتهائها.

وفي هذا الاطار تأتي مسألة سيطرة مليشيات حفتر ومرترقته على عدة مرافق ومنشآت نفطية، كان آخرها تواجد مرتزقة فاغر في حقل الشرارة، في محاولة أخرى لتعقيد المشهد وإدخال الجنوب الليبي في دوامة فوضى جديدة، وكأنه لا يكفي ما يعانيه أهلنا هناك من أزمات وتهميش لعقود.

وقد تسببت عملية إغلاق الموانئ النفطية مؤخرًا إلى وقوع خسائر قدرتها المؤسسة الوطنية للنفط بأكثر من ستة ونصف بلايين دولار، والتي ما انفكت بعض القوى الخارجية تستخدمها كورقة ضغط من أجل تحقيق مآربها في ملفات دولية أخرى، وزيادة حصصها في السوق العالمية.

وفي هذا الشأن نود التأكيد على أن النفط هو ملك لكل الليبيين وسنعمل على تطهير كل المرافق من المليشيات والمرتقة، وسنستخدم كل الوسائل لإعادة الإنتاج. وفي هذا الصدد تحفظ حكومة بلادي بحقها في مقاضاة وملاحقة كل من حرض وأغلق الحقول النفطية ومنع تصدير النفط.

إن ما يتم الترويج له من مبررات واهية عند الإشارة إلى مسألة التوزيع العادل للثروات، ما هي إلا حجة للسيطرة على موارد الدولة واستخدامها كورقة ضغط، وهذا لن يحدث أبداً، ونؤكد أن حل مشكلة توزيع الثروات بشكل جذري وضمان العدالة لكل مناطق ليبيا، يأتي من خلال إنهاء المراحل الانتقالية الهشة والاتفاق على دستور للبلاد والذي يحدد فيه الليبيون شكل الدولة وادارتها ونظامها الاقتصادي.

وفيما سبق ذكره نود التأكيد على الآتي:

أولاً، توقيعنا للاتفاقيات الأمنية والعسكرية والتحالفات وغيرها مع أي دولة هو حق سيادي وشرعي ونرفض وصفه بالتدخل الخارجي. فالتدخل وانتهاك السيادة هو ما تفعله بعض الدول من تجاوز للحكومة الشرعية ودعم الانقلابيين والخارجين عن القانون بالمال والسلاح والمواقف السياسية. وإذا اتفقتنا هذه غير شرعية، إذن جميع اتفاقياتنا مع دولكم سواء الأمنية أو الاقتصادية أو النفطية التي أبرمتوها معنا هي أيضا

غير شرعية. وهنا نذكر وزير خارجية اليونان قبل أن يتحدث عن خرق قرارات مجلس الأمن، أنه هو من يقوم بالخرق بتعامله ولقائه مع الحكومة الموازية في الشرق.

ثانياً، إن قرارات مجلس الأمن الخاصة بالشأن الليبي وبالأخص القرار 2259 (2015) يدعو جميع الدول لدعم حكومة الوفاق لبسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، وحظر السلاح من المفترض أن يُفرض على من هو خارج الشرعية، وليس للمساهمة في تفويض الحكومة ودعم الانقلاب عليها.

ثالثاً، إننا جميعاً نعي أن أزمة انتشار السلاح والمليشيات والتشكيلات المسلحة الخارجة عن القانون والمنتشرة في معظم المدن والمناطق الليبية، ولكن علاج هذا الملف لم ولن يكون عبر الحروب والقتال، إنما يكون العلاج فقط بإنهاء انقسام الدولة والاستقرار واستيعاب شبابنا وتفعيل برامج حل ودمج المقاتلين، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لخلق فرص العمل. فشبابنا هم ضحية النزاعات والأوضاع المتردية منذ سنوات، ولا يمكن وضعهم جميعاً في سلة واحدة.

رابعاً، نحن نؤمن بأهمية التوصل إلى حل سياسي شامل بين جميع الليبيين يُفضي إلى بناء مؤسسات دستورية لتخرج البلاد من أزمتها، ولكن هذا لن يتم مع أطراف ارتكبت انتهاكات وجرائم للوصول إلى السلطة وعسكرة الدولة.

خامساً، إن أي مبادرات سياسية تُقدم يجب أن تكون وطنية وبرعاية الأمم المتحدة والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، ولن نقبل بمبادرات أحادية لا تشمل كل الأطراف الليبية ومن دول غير محايدة وتدعم الانقلابيين ومفضلة لأشخاص بعينهم.

سادساً، نطالب رئاسة مجلس الأمن بالدعوة إلى عقد جلسة استماع خاصة وعاجلة للجنة الجزاءات هذا الشهر، وبحضور جميع الدول التي وردت في تقارير فريق الخبراء المعني بليبيا والمتهمة بانتهاك حظر السلاح ودعم المليشيات المعتدية. ولا نعتقد أن هذا الطلب صعب، بل إنه لا يقل أهمية عن جلسة اليوم.

تؤكد حكومة بلادي من جديد على خيارها في تبني الحلول السلمية للأزمة الليبية، واستبعاد التدخل الأجنبي، ومشاركة أطراف تؤمن بالسلام وتعمل على تحقيقه، وهو الأمر الذي تبنته الدولة الليبية في كثير من المناسبات. كما ندعو الأمم المتحدة إلى التعامل مع مسألة الحوار السياسي بين الليبيين بشكل مختلف، لأن الظروف اختلفت الآن، ولا مكان للحديث مجدداً عن مخرجات باريس وباليرومو وأبوظبي أو غيرها. وعليكم توسيع قاعدة الحوار السياسي المنطلقة من الاتفاق السياسي الليبي لتشمل الفاعلين الحقيقيين والتيارات الوطنية والنخب من كل المناطق.

إن الحل الوحيد للأزمة الليبية وإنهاء صراع الشرعيات هو الرجوع إلى الشعب الليبي، وإنهاء المراحل الانتقالية غير المجدية، وعدم تكرار الأخطاء السابقة وعرض حلول تليفقية لتناسب أشخاصاً أو تيارات أو دولاً بعينها، فالحل يأتي من خلال الدستور الذي تم تغييره عمداً عن كل المبادرات السياسية، رغم العمل الذي قدمته هيئة صياغة الدستور المنتخبة من الشعب. وعلينا تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في أقرب وقت، وهذا سيمنح فرصة لمشاركة الطامحين للسلطة لإثبات شعبيتهم وشرعيتهم الحقيقية. هذا هو الحل لتقرير مصيرنا بأيدينا وليس بأيدي غيرنا. هذه هي الرؤية السياسية لحكومة الوفاق لمن يسأل، وهو الطرح الذي يفترض أن يكون عنواناً لحوارنا الليبي.

وفي الختام، ندعو جميع الليبيين إلى لم الشمل والانحياز للوطن، وأن نفوت الفرصة على من يسعى إلى تقسيمنا، فماذا جنينا من مغامرة المعتدي غير القتل والدمار لخدمة بعض الدول والأفراد؟! ولا يزايدنّ أحد على أهلنا الشرفاء في الشرق الحبيب، فقد كنتم دائماً عبر التاريخ منارة ليبيا التي أرسلت العلماء والنخب والمتقنين والمجاهدين. ولا يذكر تاريخنا أنكم أرسلتم أولادكم تحت أي ذريعة لقتل وتشريد إخوتكم الليبيين! كنتم دائماً صوت الحق، فاستقلال ووحدة دولة ليبيا كان بسبب حكمة قياداتكم حينها. لذا علينا أن نتذكر آباءنا المؤسسين من كل أنحاء البلاد، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، فكلهم ساهموا بوطنيتهم في قيام الدولة ووحدة الأمة وليس في هدمها وتقسيمها. نحن دون غيرنا من يستطيع إنهاء التدخلات والأطماع الخارجية وما يحاك لنا، أيّاً كانت وممن كانت، لذلك لنعمل معاً لنحدد مستقبلنا بإرادتنا الوطنية.

بيان البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

أود أن أعتذر باسم الوزير بلوك الذي كان يتطلع إلى المشاركة في هذه الجلسة الهامة. فقد اضطر، لسوء الحظ، إلى الإلغاء في اللحظة الأخيرة بسبب تطورات غير متوقعة تتطلب اهتمامه. وقد طلب مني الوزير أن أعرب عن عميق تقديره للجهود التي تبذلها ألمانيا فيما يتعلق بالمسألة المطروحة بشكل عام وللجهود الشخصية التي يبذلها الوزير ماس بصفة خاصة.

لقد انقضى الآن ما يقرب من ستة أشهر منذ مؤتمر برلين. ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والممثل الخاص للأمين العام وليامز على وجه التحديد، في الحفاظ على الزخم الذي تولد في كانون الثاني/يناير على الرغم من الأوقات غير المسبوقة التي نواجهها الآن مع أزمة مرض فيروس كورونا. إنها في الواقع مهمة جبارة.

لقد دفع التجاهل المستمر لخطر الأسلحة والتدخل الأجنبي المتزايد بليبيا إلى نقطة التصعيد الإقليمي، مما يعرض كل الشعب الليبي للخطر. تعرّضت هذه التطورات للخطر السلامة الإقليمية للبلد وسيادته، وهو ما يتعارض مع ما تمثله الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وندعو جميع الأعضاء إلى إعادة الالتزام باستنتاجات برلين والتحرك نحو خفض التصعيد، لا سيما على المدى القصير حول سرت والجفرة.

لذلك فإننا نؤيد الفكرة التي اقترحتها، سيدي الوزير، في بيانكم الوطني للتو وهي نزع سلاح هذه المنطقة وإنشاء منطقة عازلة هناك. ونرحب ترحيباً حاراً باستئناف محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وندعوها إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار ونبذ الموقف الذي لا طائل من ورائه. ومما يشجعنا أيضاً مختلف المبادرات والآفاق السياسية للمحادثات بين الليبيين في جنيف تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ويسر مملكة هولندا، بالاشتراك مع سويسرا، الانضمام إلى لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا من خلال المشاركة في رئاسة الفريق العامل المعني بالقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلينا أن نواجه بفعالية لأهوال النزاع، مثل المقابر الجماعية المروعة حول ترهونة. ويجب أن نحاسب مرتكبي هذه الأفعال، وتؤيد مملكة هولندا تماماً بيان زميلنا البلجيكي الذي أدلى به توأ في هذا المنحى. إن المساءلة أمر حاسم لكسر حلقة العنف المفرغة القائمة على الانتقام والإفلات من العقاب.

وفي ذلك السياق، نرحب أيضاً بإنشاء بعثة لتقصي الحقائق وبعمل المحكمة الجنائية الدولية. وندعو جميع الأطراف، الوطنية والدولية، إلى تقديم الدعم اللازم لأنشطتهما.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في التوصل إلى حل دائم للأزمة الليبية في إطار مخرجات مؤتمر برلين. وترى مملكة هولندا أنه ينبغي لجميع الأطراف في ليبيا أن تدخل في حوار سياسي جاد. وينبغي أن يكون أي حل للأزمة الليبية بقيادة ليبية ومملكية ليبية. لقد عانى الشعب الليبي من انعدام الأمن لفترة طالت كثيراً، وهو يستحق العيش في بلد ينعم بالسلام والأمن والازدهار.

بيان الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، عمر محمد أحمد صديق

أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السيدة أسماء محمد عبد الله، وزيرة خارجية جمهورية السودان.

وأهنئ ألمانيا، باسم جمهورية السودان، على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وعلى عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن الحالة في ليبيا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بمعالي السيد هايكو ماس، وزير خارجية ألمانيا الاتحادية. لقد نوه الشعب السوداني بزيارة معاليه إلى الخرطوم ويقدرها باعتبارها من أولى الزيارات الخارجية إلى السودان بعد نجاح ثورته السلمية. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم مرة أخرى بالشكر من حكومة بلدي إلى ألمانيا على نجاحها في تنظيم مؤتمر الشراكة المعني بالسودان في أواخر حزيران/يونيه. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على دور الأمم المتحدة في ذلك المؤتمر وعلى إحاطته المقدمة اليوم.

إن السودان يولي أهمية كبيرة للحالة السياسية والأمنية في ليبيا. ولا يقتصر الأمر على الحدود المشتركة بين البلدين، ولكن أيضاً لأن ما يحدث في ليبيا يمكن أن يؤثر، إيجاباً أو سلباً، على الأمن الوطني والاستقرار السياسي للسودان. ولذلك، فإننا نتابع عن كثب التطورات في البلد، وكذلك المبادرات الرامية إلى تضييق هوة الخلافات بين مختلف الأطراف الفاعلة في ليبيا. وهكذا، نعرب مرة أخرى عن تأييدنا لتلك المبادرات.

وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن على جميع الدول المجاورة لليبيا أن تشارك في أي ترتيبات دولية أو إقليمية تستهدف وقف القتال في ليبيا وإنقاذ أشقائنا هناك من ويلات الحرب والدمار والتدخل الخارجي غير الضروري. فالدول المجاورة لها مصلحة حيوية في أن يسود السلام ليبيا وأن يعيش البلد في سلام مع نفسه ومع جيرانه، فضلاً عن أن لها دوراً أساسياً في تحقيق ذلك السلام في البلد.

ولا يزال السودان ثابتاً في موقفه بأنه لا يوجد حل عسكري يؤدي إلى إنهاء النزاع في ليبيا. فالحالة في ليبيا ذات طابع سياسي ولا يمكن حلها إلا من خلال التفاوض والحوار بين الطرفين لمعالجة خلافتهما السياسية بالوسائل السلمية.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشير إلى أنه، في حين أننا على علم ببعض التقارير عن تورط أفراد سودانيين وجهات سودانية غير تابعة للدولة في النزاع في ليبيا، فإن الحكومة السودانية تنفي نفياً قاطعاً أي مشاركة للقوات السودانية في دعم الأطراف المتحاربة في ليبيا. بل على العكس من ذلك، فقد عرض السودان مراراً تشكيل قوة عسكرية مشتركة بين السودان وليبيا لتأمين الحدود ومنع أي عبور غير قانوني لها، سواء في شكل مقاتلين أو متجربين بالبشر أو جماعات إجرامية منظمة. وفي الأسبوع الماضي، احتجزت القوات المسلحة السودانية 122 مواطناً سودانياً كانوا يحاولون عبور الحدود بصورة غير قانونية إلى ليبيا، ويُعتقد أنهم كانوا ذاهبين للقتال هناك أو لعبور البحر الأبيض المتوسط في طريقهم إلى أوروبا.

في الختام، لا يزال السودان يدعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا. كما نؤكد من جديد دعمنا لسيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ومنتظع إلى المشاركة بأي صورة في تحقيق تطلع الشعب الليبي إلى الأمن والمصالحة والسلام المستدام.

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

نشكر ألمانيا على عقد مناقشة اليوم وعلى دعوتنا إلى أخذ الكلمة بصفتنا الرئيس المشارك، إلى جانب هولندا، للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابع لعملية برلين.

يساور سويسرا قلق عميق إزاء تدهور الحالة في ليبيا وتدعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. كما نحث جميع الذين يتحملون مسؤوليات على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحمايتها. وتؤيد سويسرا إنشاء بعثة مستقلة دولية ومحايدة لتقصي الحقائق، إدراكاً منها لضرورة التحقيق في الانتهاكات لضمان مساءلة مرتكبيها.

ولكي ينجح الفريق العامل التابع لعملية برلين في تنفيذ ولايته، فإنه يحتاج إلى الدعم الكامل ليس من جانب الليبيين فحسب، بل أيضاً من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. وينبغي العمل فوراً بشأن ثلاث مسائل.

وتتمثل المسألة الأولى في وقف الأعمال العدائية. ومن أجل إحراز أي تقدم نحو الحفاظ على السلام، حان الوقت الآن لإسكات دوي المدافع وحمل جميع الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ولذلك، فإننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ونرحب باتخاذ القرار 2532 (2020). وسنواصل، باعتبارنا أحد البلدان المضيفة لمبادرات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، تأييد عقدها في جنيف.

ثانياً، في ضوء تدهور الحالة في ليبيا، تحتاج بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى ولاية قوية من أجل رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على أرض الواقع والإبلاغ عنها، فضلاً عن ضمان متابعة عملية برلين عن كثب. ولذلك، تشجع سويسرا بقوة تعزيز عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة عن طريق تخصيص الموارد اللازمة.

أخيراً، يجب أن تشمل جهود السلام أصحاب المصلحة الليبيين المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، وأن تتواصل معهم من أجل ضمان الطابع الشامل لعملية برلين وترسيخها في الواقع الميداني. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعمل سويسرا، في إطار دورها كرئيسة مشاركة، على تحقيق تقدم ملموس، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية الرئيسية، مثل تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وضمان حماية السكان المدنيين ومساعدتهم.

وقبل أن أختتم بياني، أسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة إنشاء منطقة منزوعة السلاح في محيط سرت والجفرة، التي أشير إليها. من المؤكد أن أمراً كهذا يمكن أن يحول دون تجدد الأعمال العدائية بين طرفي النزاع. وبطبيعة الحال، ينبغي النظر بالتفصيل في طرائقها التنفيذية. وفي الوقت نفسه، تدعو سويسرا، بصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابع لعملية برلين، جميع البلدان إلى ممارسة نفوذها على الطرفين من أجل الاتفاق على وقف لإطلاق النار على وجه السرعة.

وتمشيا مع التزام سويسرا الطويل الأمد ونهجها الكلي تجاه ليبيا، فإنها ستواصل تعزيز التعاون عبر خطوط النزاع ودعم المسؤولين الليبيين في جهودهم الرامية إلى التغلب على الانقسامات المؤسسية.